العلل التي أُعل بها حديث الوسوسة
في صحيح مسلم
دراسة نقدية

The ills in which the hadith of al -Wusa in Sahih Muslim "Critical Study"

إعداد

د/ أحمد زايد مبروك أحمد

أستاذ الحديث وعلومه المساعد بقسم الدراسات الإسلامية
بكلية التربية للبنين جامعة الأزهر بالقاهرة

العلل التي أُعل بها حديث الوسوسة في صحيح مسلم
" دراسة نقدية"

أحمد زايد مبروك أحمد.

تخصص الحديث وعلومه–قسم الدراسات الإسلامية، كلية التربية بنين، جامعة الأزهر، مصر.

البريد الإلكتروني: drahmadmabrouk@azhar.edu.eg

الملخص :

يهدف البحث إلى إلقاء الضوء على العلل التي ضعَّف بها أبو الفضل بن عمار حديث الوسوسة من رواية سُعَير بن الخِمْس عن المغيرة عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود –ﷺ– والجواب عنها، وبدأ البحث بالترجمة لسُعَير بن الخِمْس، ثم تناول حديث الوسوسة عند الإمام مسلم من حيث تخريجه ومتابعاته ودراسة إسناده وشواهده والعلل الواردة حوله والإجابة عنها، وكذا الحديث عن مرويات سُعَير بن الخِمْس والتعديل الضمني له ، وقد اتبعتُ في هذا البحث المنهج الاستقرائي التحليلي، ليصل البحث إلى صحة حديث الوسوسة من رواية سُعَير بن الخِمْس ، والحكم على سُعَير بن الخِمْس بأنه ثقة بناءً على قول جماهير المحدثين، ولم يضعِّفه إلا أبو حاتم– وهو من المتشددين– بل تردد في تضعيفه فقال: " صالح الحديث يُكتب حديثه ولا يحتج به، وفي ذات الوقت خرَّج النسائي – وهو من المتشددين– حديث سُعَير بن الخِمْس ونصَّ على تصحيحه في سننه الكبرى، ودحض جميع العلل التي ذكرها أبو الفضل بن عمار الشهيد للطعن في حديث الوسوسة، وأن الحق مع الإمام مسلم في تصحيح الحديث ، وبيان أن حديث الوسوسة من رواية سُعَير بن الخِمْس لم ينفرد بإخراجه مسلم بل خرّجه النسائي والبغوي والبيهقي وصححه أبي عوانة وابن حبان في صحيحهما، كما ثبت بما لا يدع مجالاً للشك توثيق سُعَير بن الخِمْس من خلال التعديل الضمني لجميع أحاديثه التي أخرجها له الأئمة وحُكم عليها بالصحة. فزال ما كنا نخشاه من انتقاد أبي الفضل بن عمار لأحاديثه والطعن فيها.

الكلمات المفتاحية: العلل، حديث الوسوسة، صحيح مسلم، دراسة، نقدية.

The ills in which the hadith of al -Wusa in Sahih Muslim "Critical Study"

Ahmed Zayed Mabrouk Ahmed.
Hadith and its sciences-Department of Islamic Studies, College of Education Boys, Al-Azhar University, Egypt.
Email: drahmadmabrouk@azhar.edu.eg

Abstract:
The research aims to shed light on the ills in which Abu al -Fadl ibn Ammar was weakened by the hadith of the narration of Sa`ir ibn al -Khamis on the authority of al -Mughira on the authority of Ibrahim on the authority of Al -Aqama on the authority of Ibn Masoud -□- and the answer to it, and the research began with translation of Sair bin Al -Khums, then he dealt with the hadith of Al -Wusaah at Imam Muslim in terms of his graduation and follow -up and study of its chain of transmission and evidenceThe ills mentioned about it and the answer to it, as well as talking about the narratives of Sa'ir ibn al -Khums and its implicit amendment, and I followed in this research the analytical and analytical approach, so that the research brought the authenticity of the hadith of the whispered from the narration of Sair bin Al -Khums, and the ruling on Sa'ir bin Al -Khams is that he is confident based on the words of the masses of the modern, and he did not weaken himHatem- who is a militant- but rather hesitated in his weakening, and he said: "Saleh of the hadith is written by his hadith and does not invoke itThe hadith, and a statement that the hadith of the whispered from the narration of Sa'ir ibn al -Khamis was not unique in its direction of Muslim, but rather its women, Al -Baghawi, and Al -Bayhaqi, and authenticated by Abu Awana and Ibn Hibban in their Sahih, as it was proven that there is no room for doubt documenting Sair bin Al -Khams through the implicit amendment of all his hadiths that the imams brought to him. We were still afraid of criticizing Abu Al -Fadl bin Ammar for his hadiths and challenging them.

Keywords: Ills , Hadith Waswasah , Sahih Muslim , Critical, Study.

المقدمة

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد

فقد أجمعت الأمة على صحة ما في الصحيحين وتلقتهما بالقبول، ومع ذلك توجد بعض العلل والانتقادات حول بعض رواة الصحيحين وأحاديثهما مما يتطلب من الباحثين الوقوف مع هذه الانتقادات ودحضها والدفاع عن أصح كتابين بعد القرآن الكريم وبيان منزلتهما ومكانتهما، ومن هؤلاء الرواة الذين طُعن فيهم سُعَيْرِ بْنِ الْخِمْسِ أحد رواة صحيح الإمام مسلم الذى روى حديث الوسوسة واعترض عليه أبو الفضل بن عمار الشهيد المتوفى ٣١٧هـ[١] في كتابه علل أحاديث صحيح مسلم[١] بعدة عللٍ

١- أبو الفضل بن عمار الشهيد هو: محمد بْن أَبِي الحُسين أحمد بْن محمد بْن عمّار بْن محمد بْن حازم بْن المعلّى بْن الجارود، أبو الفضل الهَرَوِيّ، الحافظ الشهيد. وَهُوَ مِنْ أَقرَانِ الطَّبَرَانِيِّ، وَابْنِ عَدِيٍّ، قال الذهبي في السير: وَقَدْ خَرَّجَ الحَافِظُ أَبُو الفَضْلِ "صَحِيْحاً" عَلَى رَسْمِ "صَحِيْحِ مُسْلِمٍ"، وَرَأَيْت لَهُ جُزءاً مُفِيْداً، فِيْهِ بِضْعَةٌ وَثَلاَثُوْنَ حَدِيْثاً مِنَ الأَحَادِيْثِ الَّتِي بَيَّنَ عِلَلَهَا فِي "صَحِيْحِ مُسْلِمٍ". وَأَقدَمُ شَيْخٍ لَقِيَهُ: عُثْمَانُ بنُ سَعِيْدٍ الدَّارِمِيُّ الحَافِظُ. وَلَعَلَّهُ لَمْ يَبْلُغْ خَمْسِيْنَ سَنَةً -رَحِمَهُ اللهُ- وَلِهَذَا لَمْ يَشْتَهِرْ حَدِيْثُه.

سَمِعَ: أحمد بْن نَجْدة، والحسين بْن إدريس، ومحمد بْن عَبْد اللَّه بْن إبراهيم الْأَنْصَارِيّ، وعدة، ورَوَى عَنْهُ: أبو عليّ الحافظ، وأبو الحُسين الحَجّاجي، وعَبْد اللَّه بْن سعْد النَّيْسابوريّون، ومحمد بْن أحمد بْن حمّاد الكوفي، ومحمد بْن المظفّر، ووثقه الخطيب وابن العماد الحنبلي وصلاح الدين الصفدي والذهبي والسيوطي، وقال الحافظ ابن كثير: وَكَانَ مِنَ الثِّقَاتِ الْأَثْبَاتِ الْحُفَّاظِ الْمُتْقِنِينَ، لَهُ مُنَاقَشَاتٌ عَلَى بِضْعَةٍ وَثَلَاثِينَ حَدِيثًا مِنْ " صَحِيحِ مسلم، وقال الحافظ الذهبي: إمام كبير، عارف بعلل الحديث، لَهُ =

تطعن في هذا الحديث قائلاً: وَلَيْسَ هَذَا الحَدِيث عندنَا بِالصَّحِيحِ لِأَن جرير بن عبد الحميد وَسليمَان التَّمِيمِي رويا عَن مُغيرَة عَن إِبْرَاهِيم وَلم يذكرَا عَلْقَمَة وَلَا ابْن مَسْعُود، وسعير لَيْسَ هُوَ مِمَّن يحْتَج بِهِ لِأَنَّهُ أَخطَأ فِي غير حَدِيث مَعَ قلَّة مَا أسْند من الْأَحَادِيث". انتهى[٢].

مما يتطلب منا تخريج هذا الحديث وجمع متابعاته وطرقه وشواهده ودراسة إسناده والترجمة لسُعَير بن الخِمس ترجمة مستوفاة والحكم على

=

" جزء " فيه بضعة وثلاثون حديثًا من الأحاديث الّتي بيّن عللها، قد أخرجها مُسْلِم في صحيحه. ومات في يوم الاثنين قبل التروية بيوم في المسجد الحرام، قتله القرمطي ابن أبي سعيد الجنابي في السنة التي دخل القرمطي مكة سبع عشرة وثلاثمائة. تاريخ الإسلام ت بشار (٧/ ٣٢٩)، تاريخ بغداد وذيوله ط العلمية (٢/ ٢٣٣)، البداية والنهاية ط هجر (١٥/ ٤٦)، العبر في خبر من غبر (١/ ٤٧٥)، الوافي بالوفيات (٢/ ٢٨)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب (٤/ ٨٢)، تذكرة الحفاظ = طبقات الحفاظ للذهبي (٣/ ٣٧)، سير أعلام النبلاء ط الحديث (١١/ ٣٣٠)، طبقات الحفاظ للسيوطي (ص: ٣٤٨).

١- كتاب علل أحاديث صحيح مسلم: مطبوع متداول تحت اسم" علل الأحاديث في كتاب الصحيح لمسلم بن الحجاج، لمؤلفه: أَبُو الفَضْلِ مُحَمَّدُ بنُ أَبِي الحُسَيْنِ أَحْمَدَ بنِ مُحَمَّدِ بنِ عَمَّارِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ حَازِمِ بنِ المُعَلَّى بنِ الجَارُوْدِ الجَارُوْدِيُّ، الهَرَوِيُّ، الشَّهِيْدُ (المتوفى: ٣١٧هـ)، المحقق: علي بن حسن الحلبي، الناشر: دار الهجرة للنشر والتوزيع – الرياض، وهو جزء واحد فقط غير مكتمل لأن كل ما فيه من أحاديث منتقدة على مسلم ستة أحاديث، وهذا العدد غير منضبط ، لأن جميع من ترجم له كالذهبي وابن كثير والخطيب كما سبق بينزا أنه انتقد بضعة وثلاثين حديثًا على الإمام مسلم في كتابه الصحيح.

٢- علل الأحاديث في صحيح مسلم (ص: ٤٣)

حديثه مع ما يصحب ذلك من التعديل الضمني لمروياته[1] والحكم عليها حكمًا نقليًا لبيان وجه الحقيقة في هذه العلل والرد عليها لبيان أن الحق مع أبي الفضل بن عمار الشهيد أم مع الإمام مسلم رحمهما الله تعالى؟ ونسأل الله التوفيق والسداد.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

١- المساهمة في خدمة السنة النبوية.

٢- بيان أن الاختلاف سنة كونية وأنه لا كهنوت في الإسلام، فالعلماء بعد عصر الإمام مسلم بقرن واحد كانت لهم استدراكات على الإمام مسلم في كتابه الصحيح، ومن هؤلاء أبو الفضل بن عمار الحافظ الشهيد في كتابه علل أحاديث صحيح مسلم.

٣- منزلة الإمام مسلم وكتابه الصحيح.

٤- الذب عن رجال صحيح الإمام مسلم وأحاديثه.

١- قلت: عدد أحاديث سُعير بن الخِمس عشرة أحاديث في السنة النبوية كاملة من خلال الحصر فيما توفر لدينا من كتب مسنَدة، وسنفرد لها المبحث الرابع لتخريجها والحكم النقلي عليها مما يبرز التعديل الضمني لمرويات سُعير بن الخِمس- رحمه الله تعالى- انتهى.

ولذلك فهو ممن انفرد في اسمه واسم أبيه، فلا نعلم أحدًا من رواة السنة النبوية تسمى بهذا الاسم كما قال ابن الصلاح والعراقي والحاكم والبلقيني وابن الملقن وغيرهم. مقدمة ابن الصلاح = معرفة أنواع علوم الحديث - ت فحل (ص: ٤٣٢)، الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح (٢/ ٥٨٥)، مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح (ص: ٥٦٤)، معرفة علوم الحديث للحاكم (ص: ١٨١)، المقنع في علوم الحديث (٢/ ٥٦٨)، التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح (ص: ٣٦٢)

الدراسات السابقة في هذا الموضوع:

لم أقف –حسب ما اطلعت عليه في المواقع الاليكترونية والمكتبات– على دراسة الاتهامات الموجهة لسُعير بن الخِمس والعلل الواردة حول حديثه الذي رواه في مسلم وهو حديث الوسوسة.

هدف الدراسة:

تخريج حديث الوسوسة ودراسة إسناده والقول الراجح في حال سُعَير بن الخِمس وبيان الحكم على حديث الوسوسة الذي أخرجه له الإمام مسلم والذب عن الإمام مسلم وكتابه الصحيح.

مشكلة الدراسة:

العلل التي أعلّ بها أبو الفضل بن عمار حديث الوسوسة بأنه غير متصل، واتهام سُعير بن الخِمس أحد رواة الإمام مسلم بأنه ليس ممن يحتج به، مما يترتب عليه ضعف حديث الوسوسة الذي أخرجه له الإمام مسلم في الصحيح.

فكيف يُضعَّف حديثًا في صحيح مسلم مع أن الأمة أجمعت على صحة ما في الصحيح وتلقته بالقبول ورواته جازوا القنطرة؟ فلا يلتفت إلى قول من طعن فيهم أو في أحدهم.

أسئلة الدراسة:

١– ما القول الراجح في حال سُعير بن الخِمس؟

٢– ما العلل الواردة حول حديث الوسوسة الذي خرَّجه الإمام مسلم من حديث سُعير بن الخِمس؟

٣– ما الجواب عن هذه العلل وكيف ندحضها؟

٤– ما التعديل الضمني لمرويات سُعير بن الخِمس في غير صحيح مسلم؟

منهجية الدراسة:

المنهج الاستقرائي التحليلي الذي يعتمد على جمع المعلومات ثم تحليلها للوصول إلى نتائج.

فأقوم هنا بجمع أقوال المعدلين والمجرحين لسُعير بن الخِمس وخلاصة القول فيه مع استعمال التعديل الضمني إذا دعت الضرورة لذلك من خلال الحكم النقلي لأئمة الحديث وحفاظه على أحاديث سُعير بن الخِمس، ودحض كل ما قيل من عللٍ في حديث الوسوسة الذي خرَّجه الإمام مسلم في صحيحه من طريق سُعير بن الخِمس.

خطة البحث

تشتمل خطة البحث على مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة.

المقدمة، وتشتمل على:

١ –أهمية الموضوع وأسباب اختياره.

٢ –الدراسات السابقة في هذا الموضوع.

٣ –هدف الدراسة.

٤ –مشكلة الدراسة.

٥ –أسئلة الدراسة.

٦ –منهجية الدراسة.

المبحث الأول: الترجمة لسُعَير بن الخِمْس، وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: اسمه ونسبه ولقبه وكنيته ونسبته ومولده.

المطلب الثاني: شيوخه.

المطلب الثالث: تلاميذه.

المطلب الرابع: أقوال علماء الجرح والتعديل فيه.

المطلب الخامس: وفاته.

المبحث الثاني: حديث الوسوسة عند الإمام مسلم، وفيه عدة مطالب:

المطلب الأول: تخريج حديث الوسوسة ومتابعاته والحكم عليه وشواهده، وفيه عدة مسائل:

المسألة الأولى: تخريج الحديث ومتابعاته.

المسألة الثانية: دراسة إسناد الحديث عند الإمام مسلم والحكم عليه.

المسألة الثالثة: شواهد الحديث.

المسألة الرابعة: الحكم النهائي على الحديث.

المطلب الثاني: العلل الواردة حول حديث الوسوسة.

المطلب الثالث: الإجابة عن هذه العلل.

المبحث الثالث: مرويات سُعَير بن الخِمس والتعديل الضمني له.

الخاتمة: وتشتمل على: النتائج والتوصيات وأهم المصادر والمراجع.

هذا اجمال، وفيما يلي التفصيل:

المبحث الأول: الترجمة لسُعَير بن الخِمْس، وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: اسمه ونسبه ولقبه وكنيته ونسبته .

سُعَير[١] بن الخِمْس[٢] أَبُو مالك التميمي[٣] الكوفي، والد مالك بن سعير بن الخمس، مِنْ بَنِي عَمْرِو بْنِ سَعْدِ بْنِ زَيْدِ مَنَاةَ بْنِ تَمِيمٍ[٤].

المطلب الثاني: شيوخه.

تتلمذ سُعَيْر بْنِ الْخِمْسِ على عدة شيوخ وسمع منهم، من أشهرهم ما يلي:

أ) المُغِيْرَةُ بنُ مِقْسَمٍ أَبُو هِشَامٍ الضَّبِّيُّ[٥]، حَدَّثَ عَنْ: أَبِي وَائِلٍ، وَمُجَاهِدٍ، وَإِبْرَاهِيْمَ النَّخَعِيِّ، وَرَوَى عَنْهُ: سُلَيْمَانُ التَّيْمِيُّ – أَحَدُ التَّابِعِيْنَ – وَشُعْبَةُ،

١- سُعَير: بِضَم أَوله وَفتح الْعين الْمُهْملَة وَسُكُون الْمُثَنَّاة تَحت تَلِيهَا رَاء. توضيح المشتبه (٥/ ١٠٧)، الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب (٤/ ٣١٤).

٢- الخِمْس: بِكَسْر أَوله وَسُكُون الْمِيم تَلِيهَا سين مُهْملَة. تبصير المنتبه بتحرير المشتبه (٢/ ٥٣٨)، توضيح المشتبه (٣/ ٤٥٣)، إكمال الإكمال لابن نقطة (٢/ ٤٤٣).

٣- التميميّ: بفتح التاء المنقوطة باثنتين من فوقها والياء المنقوطة باثنتين من تحتها بين الميمين المكسورتين، هذه النسبة الى تميم، والمنتسب اليها جماعة من الصحابة والتابعين وإلى زماننا هذا. الأنساب للسمعاني (٣/ ٧٦)

٤- التاريخ الكبير للبخاري بحواشي محمود خليل (٤/ ٢١٣)، الطبقات الكبرى ط دار صادر (٦/ ٣٨٦)، ذكر اسم كل صحابي ومن بعده من التابعين وغيرهم ممن لا أخ له يوافق اسمه للأزدي (ص: ١٤٣)، ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم (٢/ ١١٠)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (١١/ ١٣١).

٥- الضَبِّي: بفتح الضاد المعجمة والباء المكسورة المشددة المنقوطة بواحدة، هذه النسبة إلى ضبة، وهم جماعة. الأنساب للسمعاني (٨/ ٣٨١)

وَعلـي بـن عثـام، مـن رجـال الشـيخين، ووثقـه ابـن سـعد وغيـره، مـات ١٣٣هـ[١].

ب) سِمَاكُ بْنُ حَرْبِ بْنِ أَوْسِ بْنِ خَالِدٍ أَبُو الْمُغِيرَةِ الذُّهَلِيُّ[٢] الْبَكْرِيُّ[٣] الْكُوفِيُّ، أَحَدُ أَئِمَّةِ الْحَدِيثِ. وَهُوَ أَخُو مُحَمَّدٍ، وَإِبْرَاهِيمَ، رَوَى عَنْ: جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ، وَالنُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ، وَعَنْهُ: الأَعْمَشُ، وَشُعْبَةُ، وَحَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، وَالثَّوْرِيُّ، وثقه ابن معين والذهبي وابن حجر، مات ١٢٣ هـ [٤].

١- سير أعلام النبلاء ط الرسالة (٦/ ١٠)، رجال صحيح البخاري = الهداية والإرشاد فـي معرفـة أهـل الثقـة والسـداد (٢/ ٧١٤)، الطبقـات الكبـرى ط دار صـادر (٦/ ٣٣٧).

٢- الذُّهْلى: بضم الذال المعجمة وسكون الهاء وفي آخرها اللام، هذه النسبة إلى قبيلة معروفة وهو ذهل بن ثعلبة، وإلى ذهل بن شيبان كان منها جماعة كثيرة من العلماء والكبراء. الأنساب للسمعاني (٦/ ٢١).

٣- البَكْرِىّ: بفتح الباء المنقوطة بواحدة وسكون الكاف وفي آخرها الراء، هذه النسبة الى جماعة ممن اسمهم ابو بكر وبكر. الأنساب للسمعاني (٢/ ٢٩٦)

٤- تاريخ الإسلام ت بشار (٣/ ٤٢٨)، لسان الميزان ت أبي غدة (٩/ ٣١٩).

المطلب الثالث: تلاميذه.

تتلمذ على يد سُعَير بن الخِمْس عدة تلاميذ وسمعوا منه وانتفعوا بعلمه، من أشهرهم ما يلي:

أ) عَلِيُّ بنُ عَثَّامٍ[1] بنِ عَلِيٍّ أَبُو الحَسَنِ الكِلاَبِيُّ[2]، الإِمَامُ، الحَافِظُ، القُدْوَةُ، شَيْخُ الإِسْلاَمِ، أَبُو الحَسَنِ الكِلاَبِيُّ، تفرّد به الإمام مسلم في صحيحه ، والنسائيّ، وله في صحيح مسلم هذا الحديث فقط. سَمِعَ: حَمَّادَ بنَ زَيْدٍ، وَشَرِيْكاً القَاضِي، وَسُعَير بن الخِمْس، وَعَدَداً كَثِيْرًا، وسَمِعَ مِنْهُ: يَحْيَى بنُ يَحْيَى، وَإِسْحَاقُ بنُ رَاهْوَيْه، ويوسف بن يعقوب الصفَّار، قال عنه محمد بن عبد الوهاب الفَرّاء: ما رأيت مثله في العسر في الحديث، وكان يقول: يجيء الرجل، فيسأل، فإذا أَخَذ غَلِط، ويجيء الرجل، فيأخذ، ثم يُصَحِّف، ويجيء الرجل، فيأخذ ليُمَاري، ويجيء الرجل، فيأخذ ليباهي به، وليس عليّ أن أعلم هؤلاء إلا رجل يجيء فيَهْتَمّ لأمر دينه، فحينئذ لا يسعني أن أمنعه، وذكره ابن حبان في كتاب " الثقات "، وخرج هو والحاكم حديثه في صحيحيهما، ووثقه أبو حاتم والحاكم والذهبي، قال الحاكم: ورد نيسابور سنة (٢٠٥)، فسكنها، حتى خرج منه سنة (٢٥)

١- عَثَّامٍ : بالغين المعجمة وتشديد الثاء المثلثة. الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب (٧/ ٢٨).

٢- الكِلابي: بكسر الكاف بعدها اللام ألف وفي آخرها الباء الموحدة، هذه النسبة إلى عدة من قبائل العرب، منها إلى كلاب بن مرة ابن كعب بن لؤيّ بن غالب، من أجداد رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو أبو قصي وزهرة ابني كلاب بن مرة. الأنساب للسمعاني (١١/ ١٨٣).

إلى طَرَسُوس، فسكنها إلى أن مات بها سنة ثمان وعشرين ومائتين من الهجرة [١].

ب) إبراهيم بن يوسف الحضْرميّ[٢] الكِنْديّ[٣] الكُوفيُّ الصَّيْرفيّ[٤]، روى عَنْ: حفص بن غِياث، وأبي بكر بن عيّاش، وَعَنْهُ: ابن صاعد، وقاسم المطرز، وثّقة ابن حِبّان وموسى بن إسحاق، وقال مطين ومحمد الحضرمي: صدوق، مات ٢٤٩هـ[٥].

١- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٦/ ١٩٩)، إكمال تهذيب الكمال (٩/ ٣٦٣)، سير أعلام النبلاء ط الرسالة (١٠/ ٥٦٩).

٢- الحَضرمى: بفتح الحاء المهملة وسكون الضاد المنقوطة وفتح الراء، هذه النسبة إلى حضر موت وهي من بلاد اليمن من أقصاها. الأنساب للسمعاني (٤/ ١٨٠).

٣- الكِندي: بكسر الكاف وسكون النون وفي آخرها الدال المهملة، هذه النسبة إلى كندة، وهي قبيلة مشهورة من اليمن تفرقت في البلاد، وكان منها جماعة من المشهورين في كل فن. الأنساب للسمعاني (١١/ ١٦١).

٤- الصَّيْرَفى: بفتح الصاد المهملة وسكون الياء آخر الحروف وفتح الراء وفي آخرها الفاء، هذه نسبة معروفة لمن يعامل الذهب، والمشهور بهذه النسبة الفقيه أبو بكر محمد بن عبد الله الشافعيّ، المعروف بالصيرفي. الأنساب للسمعاني (٨/ ٣٦١).

٥- تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢/ ٢٥٦)، تاريخ الإسلام ت بشار (٥/ ١٠٨٣)، مشيخة النسائي = تسمية الشيوخ (ص: ٨٢).

المطلب الرابع: أقوال علماء الجرح والتعديل فيه.

سُعَيْرِ بْنِ الْخِمْسِ: من رجال صحيح مسلم ، وقال البخاري، عن علي ابن المديني: لَهُ نحو عشرة أحاديث، وروى له مسلم، والتِّرْمِذِيّ، والنَّسَائي. وقال الحافظ المزي: وليس لسعير ولا لعلي بْن عثام ولا للصفار عند مسلم سواه، وهو حديث عزيز.

وقال عبد الله بن داود الْخُرَيبيّ: شهدت سُعَير بن الْخِمْس، وقُرِّب إلى قبره ليُدْفَن، فتحرك عضو من أعضائه، فكُشِف الثوب عن وجهه، فإذا نَفَسُهُ، فَرُدّ إلى منزله، فوُلِد له مالك بن سُعير بعد ذلك.

تفرّد بحديثه مسلم، والترمذيّ، والنسائيّ، وليس له في مسلم إلا هذا الحديث فقط، رفعه هو، وأرسله غيره.

سكت عنه البخاري، وذكره ابن حبان في الثقات، ووثقه في المشاهير، وقال ابن سعد: كان صاحب سنة وعنده أحاديث، ووثقه ابن معين والترمذي وابن سعد والدار قطني والفسوي والحاكم والذهبي، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، يُكتب حديثه ولا يحتج به، وقال أبو الفضل بن عَمّار الشهيد: أخطأ في غير ما حديث، مع قِلّة ما رَوَى، وخرَّج أبو عوانة حديثه في «صحيحه»، وكذلك ابن حبان، وقال ابن خلفون في كتاب «الثقات»: التميمي، ويقال الأسدي، كان رجلا صالحًا فاضلاً، كذا ذكره ، ولما خرَّج الترمذي، والطوسي حديثه قالا: هو ثقة عند أهل الحديث، وذكره ابن حجر في اللسان ورمز له بحرف (هـ): والتي تفيد أنه مختلف فيه والعمل على توثيقه، وقال في التقريب: صدوق له عند مسلم حديث واحد في الوسوسة[1].

١- أقوال علماء الجرح والتعديل في سُعَير بن الخِمْس في: الثقات لابن حبان (٦/ ٤٣٦)، مشاهير علماء الأمصار (ص: ٢٦٥)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٤/ ٣٢٣)، تاريخ ابن معين – رواية الدارمي (ص: ١١٨)، رجال صحيح مسلم (١/ =

وخلاصة حاله: ثقة لقول الأكثرين والمعتدلين، ولم يضعِّفه إلا أبي حاتم وابن عمار، ومعلوم أن أبا حاتم من المتشددين، ولعلّ تضعيفه له بسبب تفرده ببعض الأحاديث مع قلتها ، ومما يؤكد ذلك أمرين:

أولهما: أن بعض العلماء يطلقون الضعف على مجرد التفرد.

مثال ذلك: الإمام البخاري أطلق على الراوي أنه منكر الحديث لمجرد تفرده:

لقد أطلق البخاري مصطلح منكر على أحاديث تفرد بها ثقة. ومثاله: قال الترمذي في حديث: "حدثنا إبراهيم بن سعيد الجوهري، قال: حدثنا الأحوص بن جواب، عن سعير بن الخمس، عن سليمان التيمي، عن أبي عثمان، عن أسامة بن زيد-رضي الله عنه-، قال: قال رسول الله - ﷺ-: من صنع إليه معروف فقال لفاعله جزاك الله خيراً فقد أبلغ في الثناء.

سألت محمداً عن هذا الحديث؟ فقال: هذا منكر وسعير بن الخمس كان قليل الحديث ويروون عنه مناكير " [1].

=

٢٩٧)، الطبقات الكبرى ط دار صادر (٦/ ٣٨٦)، إكمال الإكمال لابن نقطة (٢/ ٤٤٣)، موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله (١/ ٢٩٠)، سؤالات السلمي للدارقطني (ص: ١٨٥)، المعرفة والتاريخ (٣/ ١٢٣)، إكمال تهذيب الكمال (٥/ ٣٧٧)، المعرفة والتاريخ (٣/ ١٢٣)، من تكلم فيه وهو موثق ت الرحيلي (ص: ٢٣١)، تهذيب التهذيب (٤/ ١٠٦)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (١١/ ١٣١)، تاريخ الإسلام ت تدمري (١١/ ١٣٥)، الكاشف (١/ ٤٤٧)، المغني في الضعفاء (١/ ٢٦٨)، ميزان الاعتدال (٢/ ١٦٤)، لسان الميزان ت أبي غدة (٩/ ٣١٤)، تقريب التهذيب (ص: ٢٤٣).

١- علل الترمذي ص ٣١٦ح (٥٨٩)، الشاذ والمنكر وزيادة الثقة - موازنة بين المتقدمين والمتأخرين (ص: ٧٠).

بل إنَّ جمهور المتأخرين على أن المنكر: هو الحديث الذي يتفرد به الراوي مطلقًا، وهؤلاء هم: الحافظ البرديجي ت (٣٠١ هـ)[١]:

قال الحافظ العراقي في ألفية الحديث:

والمنكر الفرد كذا البرديجي ... أطلق والصواب في التخريج[٢].

قال البرديجي في حديث:"رواه عمرو بن عاصم عن همام عن إسحاق بن أبي طلحة عن أنس أن رجلاً قال للنبي – صلى الله عليه وسلم –:"إني أصبت حداً فأقمه عليَّ[٣] "– الحديث.

قال في شرح العلل: هذا عندي حديث منكر وهو عندي وهم من عمرو بن عاصم"[٤].

وتمام الحديث كما جاء في لفظ البخاري:" إني أصبتُ حداً فأقمه في كتاب الله، قال: أليس قد صليت معنا؟ قال: نعم، قال: فإنَّ الله قد غفر لك ذنبك أو قال حدّك".

١– البرديجي هو: أحمد بن هارون بن رَوْح، أبو بكر البِرْديجيّ البَرْذَعيّ، نزيل بغداد، رَوَى عَنْ: أبي سعيد الأشَجّ، وعليّ بن أشكاب، وهارون بن إسحاق، وبحر بن نصر المصريّ، وجماعة. ورحل وصنف، وَعَنْهُ: أبو بكر الشافعي، وابن لؤلؤ، وابن الصواف، وغيرهم. وثقه الدار قُطني والسمعاني والحاكم والخطيب وأبو الشيخ وابن العماد الحنبلي والذهبي، مات ٣٠١ هـ. تاريخ الإسلام ت بشار (٧/ ٢٩)، تاريخ بغداد ت بشار (٦/ ٤٣١)، طبقات أصبهان (٤/ ٨٤)، أخبار أصبهان (١/ ١١٣).

٢– فتح الغيث شرح ألفية الحديث، السخاوي ١/ ٢٢٢.

٣– الحديث متفق عليه أخرجه البخاري (٦٨٢٣)، ومسلم (٢٧٦٥)، وغيرهما من طريق عمرو بن عاصم، وأخرجه مسلم (٢٧٦٥) من طريق أبي امامة–ﷺ–.

٤– شرح العلل ٢/ ٦٥٤ – ٦٥٥

ولما كان هذا الحديث عنده معلولاً كان لا بد أن يكون له علة: وقد أعله بأخف رواة السند ضبطاً:"عمرو بن عاصم الكلابي"، فقال: وهو عندي وهم من عمرو بن عاصم[١].

وقد حكم الأئمة على أحاديث انفرد بها رواة صدوقون بإنها صحيحة وعلى أحاديث أنفرد بها ثقات بإنها منكرة أو شاذة تبعًا لمتن الحديث أو إسناده، وتبعاً لما يقع فيها من المخالفة.

ومع كل ما سبق فأنَّ سُعيرًا بن الخِمس التميمي:" ثقة "، وإن قال الحافظ ابن حجر:"صدوق "،فقد وثقه ابن معين، والترمذي، ويعقوب بن سفيان، والدارقطني وغيرهم كما سبق ، فالقول قول الجمهور.

ثانيهما: تردد أبو حاتم في قبول حديثه حيث قال كما سبق في ترجمته:" صالح الحديث، يُكتب حديثه ولا يحتج به" فتلمح معي مرتبتان صالح الحديث ويكتب حديثه.

علاوة على ما سبق فإن ابن عمار ليس معه الحق في تضعيف سُعير بن الخِمس كما سنوضحه في المبحث الثاني عن الجواب عن الاشكالات التي ذكرها، وأن الإمام مسلم عندما أخرج حديثه لم يجعله في الأصول بل جعله شاهدًا لحديث أبي هريرة- ﷺ-، فقد ذكر حديث أبي هريرة -ﷺ- أولاً بإسنادين ثم عطف عليه حديث سُعير بن الخِمس عن المغيرة عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود-ﷺ- " بلفظ مقارب".

المطلب الخامس: وفاته.

مات عام ثمانين بعد المائة من الهجرة النبوية[٢].

١- الشاذ والمنكر وزيادة الثقة – موازنة بين المتقدمين والمتأخرين (ص: ٥٤)

٢- تاريخ الإسلام ت بشار (٤/ ٦٢٦).

المبحث الثاني: حديث الوسوسة عند الإمام مسلم، وفيه عدة مطالب:

المطلب الأول: تخريج حديث الوسوسة ومتابعاته والحكم عليه وشواهده، وفيه عدة مسائل:

المسألة الأولى: تخريج الحديث ومتابعاته:

أخرج الإمام مسلم في صحيحه في كتاب الإيمان، بَابُ بَيَانِ الْوَسْوَسَةِ فِي الْإِيمَانِ وَمَا يَقُولُهُ مَنْ وَجَدَهَا(١/ ١١٩)ح٢١١ فقال: حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ يَعْقُوبَ الصَّفَّارُ، حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ عَثَّامٍ، عَنْ سُعَيْرِ بْنِ الْخِمْسِ، عَنْ مُغِيرَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بن مسعود-رضي الله عنه-، قَالَ: سُئِلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْوَسْوَسَةِ، قَالَ: «تِلْكَ مَحْضُ الْإِيمَانِ»[1].

١- معنى الحديث: أن صريح الإيمان هو الذي يجعل الإنسان يستعظم أن يتكلم بهذه الوساوس والخواطر، ويمنعه من قبوله في نفسه، والتصديق به، ومدافعة هذه الوساوس ومجاهدتها هو صريح الإيمان، وليس معناه أن الوسوسة نفسها صريح الإيمان، لأنها من فعل الشيطان وتسويله فلا يكون إيمانًا، وإنما قوة إيمان العبد بربه هي التي جعلته لا يفصح ويصرِّح بهذه الوساوس الشيطانية. أشار إلى هذا المعنى أبو سليمان الخطابي في شرحه على سنن أبي داود.

قَالَ أَبُو سُلَيْمَانَ الْخَطَّابِيُّ: قَوْلُهُ -ﷺ-: «ذَلِكَ صَرِيحُ الإِيمَانِ» ، مَعْنَاهُ أَنَّ صَرِيحَ الإِيمَانِ هُوَ الَّذِي يَمْنَعُكُمْ مِنْ قَبُولِ مَا يُلْقِيهِ الشَّيْطَانُ فِي أَنْفُسِكُمْ، وَالتَّصْدِيقِ بِهِ، وَلَيْسَ مَعْنَاهُ أَنَّ الْوَسْوَسَةَ نَفْسَهَا صَرِيحُ الإِيمَانِ، وَذَلِكَ أَنَّهَا إِنَّمَا تَتَوَلَّدُ مِنْ فِعْلِ الشَّيْطَانِ وَتَسْوِيلِهِ، فَكَيْفَ يَكُونُ إِيمَانًا صَرِيحًا. معالم السنن للخطابي (٨/ ١١).

قلت: هذا المعنى صحيح ويؤيده ما جاء في رواية " أَنَّهُمْ لَمَّا شَكَوْا إِلَيْهِ ذَلِكَ، قَالَ أَحَدُهُمَا: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي رَدَّ أَمْرَهُ إِلَى الْوَسْوَسَةِ» ، وَقَالَ الآخَرُ: " الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَقْدِرْ مِنْكُمْ إِلا عَلَى الْوَسْوَاسِ". أخرجه البغوي في شرح السنة من حديث ابن عباس رضي الله عنهما(١/ ١١١)ح٦٠، (١/ ٥١٩)ح٣٣٤ ، (١/ ٥٢٠)ح٣٣٥، (١/ ٥٢١)ح٣٣٦

– وأخرجه أبو عوانة في مستخرجه في كتاب الإيمان، بَيَانُ الوَسْوَسَةِ التِي يَجِدُهَا المُؤْمِنُ فِي نَفْسِهِ مِمَّا لَم يَسْتَطِعْ أَنْ يَتَكَلَّمَ بِهِ التِي جَعَلَهَا النَّبِيُّ –ﷺ– مِن الإِيْمَانِ إِذَا أَنْكَرَهَا وَاجِدُهَا فقال: حدثنا محمد بن عبدالوهاب قال سمعت علي بن عثام يقول: أتيْتُ سُعَيرَ بن الخِمْسِ فسألتُهُ عن حَديث الوسوسةِ فلم يُحَدِّثني، فَأَدْبَرْتُ أبكِي ثمَّ لقيَني فقال لي: تَعَالى[1]، حَدثنا مغيرَةُ عن علقمة به (١/ ٤٦٠)ح٢٩٧ (بلفظ مقارب).

– وأخرجه النسائي في السنن الكبرى في كتاب عمل اليوم والليلة ، باب الوسوسة من طريق الْحُسَيْنِ بْنِ مَنْصُورِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَثَّامٍ به(٩/ ٢٤٨)ح١٠٤٣٢ (بلفظه).

– وأخرجه ابن حبان في صحيحه في كتاب الإيمان، باب التكليف من طريق مُحَمَّد بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ الْفَرَّاءُ، عن عَلِيَّ بْنَ عَثَّامٍ به (١/ ٣٦١)ح١٤٩ (بلفظ مقارب).

– وأخرجه البغوي في شرح السنة في كتاب الإيمان، باب العفو عن حديث النفس من طريق مُحَمَّد بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ الْفَرَّاءُ، عن عَلِيَّ بْنَ عَثَّامٍ به (١/ ١٠٩)ح٥٩ (بلفظ مقارب).

وقال عقبه/ هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ، أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ، عَنْ يُوسُفَ بْنِ يَعْقُوبَ الصَّفَّارِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَثَّامٍ، عَنْ سُعَيْرِ بْنِ الْخِمْسِ.

– وأخرجه البغوي في شرح السنة في كتاب الإيمان، باب العفو عن حديث النفس من طريق مُحَمَّد بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ الْفَرَّاءُ، عن عَلِيَّ بْنَ عَثَّامٍ به (١/ ٥١٩)ح٣٣٣ (بلفظ مقارب).

١– في المستخرج هنا فائدة وهي: ذكر قصة علي بن عثام مع سُعير بن الخِمس بينما أخرج مسلم لفظ الحديث مختصرًا.

وقال عقبه/ " رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي الصَّحِيحِ، عَنْ يُوسُفَ بْنِ يَعْقُوبَ الصَّفَّارِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَثَّامٍ، قَالَ الْبَيْهَقِيُّ رَحِمَهُ اللهُ: وَرَوَاهُ جَرِيرٌ، وَسُلَيْمَانُ التَّيْمِيُّ، وَأَبُو عَوَانَةَ، وَأَبُو جَعْفَرٍ الرَّازِيُّ، عَنْ مُغِيرَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ مُرْسَلًا " وَهُوَ فِيمَا ذَكَرَهُ شَيْخُنَا أَبُو عَبْدِ اللهِ، عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْحَافِظِ "[1].

– وأخرجه أبو الفضل الزهري في حديثه من طريق بِشْرِ بْنِ الْحَكَمِ، عن عَلِيُّ بْنُ عَثَّامِ بْنِ عَلِيٍّ به(ص: ٥٢٥)ح٥٥٣ (بلفظه).

١– شعب الإيمان للبيهقي (١/ ٥١٩)ح٣٣٣ فقال: أَخْبَرَنَا أَبُو طَاهِرٍ الْفَقِيهُ مِنْ أَصْلِ سَمَاعِهِ، حدثنا أَبُو عُثْمَانَ عَمْرُو بْنُ عَبْدِ اللهِ الْبَصْرِيُّ، حدثنا أَبُو أَحْمَدَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ عَثَّامٍ يَقُولُ: أَتَيْتُ سُعَيْرَ بْنَ الْخِمْسِ فَسَأَلْتُهُ عَنْ حَدِيثِ الْوَسْوَسَةِ، فَلَمْ يُحَدِّثْنِي فَأَدْبَرْتُ أَبْكِي، ثُمَّ لَقِيَنِي فقَالَ لِي: حَدَّثَنَا مُغِيرَةُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بن مسعود–ﷺ–قَالَ: سَأَلْنَا رَسُولَ اللهِ –ﷺ– عَنِ الرَّجُلِ يَجِدُ الشَّيْءَ لَوْ خَرَّ مِنَ السَّمَاءِ فَتَخْطَفُهُ الطَّيْرُ كَانَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ أَنْ يَتَكَلَّمَ بِهِ، قَالَ: " ذَاكَ مَحْضُ أَوْ صَرِيحُ الْإِيمَانِ " رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي الصَّحِيحِ، عَنْ يُوسُفَ بْنِ يَعْقُوبَ الصَّفَّارِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَثَّامٍ قَالَ الْبَيْهَقِيُّ رَحِمَهُ اللهُ: وَرَوَاهُ جَرِيرٌ، وَسُلَيْمَانُ التَّيْمِيُّ، وَأَبُو عَوَانَةَ، وَأَبُو جَعْفَرٍ الرَّازِيُّ، عَنْ مُغِيرَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ مُرْسَلًا " وَهُوَ فِيمَا ذَكَرَهُ شَيْخُنَا أَبُو عَبْدِ اللهِ، عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْحَافِظِ "

المسألة الثانية: دراسة إسناد حديث الوسوسة عند الإمام مسلم[١] والحكم عليه:

١- يوسف بن يعقوب الصفَّار هو: يوسف بْن يعقوب الْكُوفيّ الصّفار من رجال الشيخين، ليس له في البخاري سوى موضع واحد في الجهاد. تفرّد به الشيخان، وله عند البخاريّ حديث واحد، في الجهاد، وعند المصنّف هذا الحديث فقط، روى عَنْ: علي بم عثَّام، وعَبْد الله بْن إدريس، وأبي بَكْر بْن عيّاش، وجماعة. وعنه: البخاري ومسلم وأبو بَكْر بْن أَبِي عاصم، والحسن بْن سُفْيَان، وَمحمد بْن عَبْد اللَّه الحضرمي مُطَيّن، وجماعة. قال الضياء المقدسي: ثِقَةٌ مِنْ أَهْلِ الْخَيْرِ، وقَال أَبُو عُبَيد الآجري: سألت أَبَا داود عَنْهُ، فقال: ما سمعت إِلاَّ خَيْرًا، وقال

١- لطائف هذا الإسناد عند الإمام مسلم تتلخص في الآتي:

أ - فيه من صيغ الأداء التحديث، والعنعنة.

ب - من سباعيّات الإمام مسلم.

ج- الإسناد رواته كلهم كوفيون.

د- بعض رواته تفردوا في أسمائهم، فتجد أن عثّامًا، والد عليّ، وسُعيرًا، وأباه الْخِمس لا يُعرف لهم نظير في الأسماء.

هـ- تفرد البخاري ومسلم أو أحدهما للرواية عن بعض رواته مثل: يوسف بن يعقوب الصفار وسعيرًا وعلي بن عثَّام كما مر في ترجمة هؤلاء الرواة.

و - فيه ثلاثة من التابعين يروي بعضهم عن بعض: مغيرة يروي عن إبراهيم، وإبراهيم يروي عن علقمة، وفي كون مغيرة تابعيًّا نظر؛ لأنه لم يلق صحابيًّا، ولذا جعله في "التقريب" من الطبقة السادسة، وهي التي عاصرت، وليس لها لقاء، إلا على قول من يكتفي بالمعاصرة، فلينتبه لذلك.

ز - فيه رواية تابعيّ، عن تابعيّ بينهما قرابة: فإبراهيم يروي عن علقمة، وهو خاله؛ لأن أمه مليكة بنت قيس أخت علقمة، والله تعالى أعلم.

عبد الله بن أحمد: سألت سعيد بن يحيى الأموي، عن يوسف الصفار. فقال: ذاك من صالح موالينا، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: يُغرب، وقال ابن قانع: صالح، ووثقه أبو حاتم وابن أبي عاصم وابن حجر، مات ٢٣١هـ[1]. فخلاصة حاله: ثقة.

٢- علي بن عثَّام هو: علي بن عَثَّام بن علي أبو الحسن الكِلاَبيُّ: ثقة، سبق التعريف به في المطلب الثالث من المبحث الأول في تلاميذ سُعَير بن الخِمس.

٣- سُعَيْرِ بْنِ الْخِمْسِ: ثقة، سبق التعريف به في المبحث الأول.

٤- مغيرة هو: المغيرة بن مقسم أبو هشام الضبي: ثقة، سبق التعريف به في المطلب الثاني من المبحث الأول في شيوخ سُعَير بن الخِمس.

٥- إبراهيم هو: إِبْرَاهِيْمُ بن يزيد بن قيس أَبُو عِمْرَانَ النَّخَعِيُّ، ولد ٥٠هـ، رَوَى عَنْ: خَالِهِ، وَمَسْرُوْقٍ، وَعَلْقَمَةَ بنِ قَيْسٍ، وَخَلْقٍ سِوَاهُم مِنْ كِبَارِ التَّابِعِيْنَ. ورَوَى عَنْهُ: الحَكَمُ بنُ عُتَيْبَةَ، وَعَمْرُو بنُ مُرَّةَ، وَحَمَّادُ بنُ أَبِي سُلَيْمَانَ - تِلْمِيْذُهُ - وَسِمَاكُ بنُ حَرْبٍ، وَمُغِيْرَةُ بنُ مِقْسَمٍ - تِلْمِيْذُهِ - ، وَخَلْقٌ سِوَاهُم.

١- يوسف بن يعقوب الصفَّار ترجمته في: تاريخ الإسلام ت تدمري (١٧/ ٤٢٥)، الطبقات الكبرى ط العلمية (٦/ ٣٧٧)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٣٢/ ٤٨٦)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٩/ ٢٣٤)، الثقات لابن حبان (٩/ ٢٨١)، رجال صحيح مسلم (٢/ ٣٧٦)، الكاشف (٢/ ٤٠٢)، تقريب التهذيب (ص: ٦١٢)، موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله (٤/ ١٧٤)، «العلل للإمام أحمد» (٥٥٢٦)، التكميل في الجرح والتعديل ومعرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل (٢/ ٤٦٩)، رجال صحيح البخاري = الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد (٢/ ٨١٦)، الأحاديث المختارة = المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما (٣/ ٢٨٠).

وَكَانَ بَصِيْرًا بِعِلْمِ ابْنِ مَسْعُوْدٍ، وَاسِعَ الرِّوَايَةِ، فَقِيْهَ النَّفْسِ، كَبِيْرَ الشَّأْنِ، كَثِيْرَ المَحَاسِنِ – رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى –، قال الأعمش: "كان إبراهيم خيرا في الحديث" وقال الشعبي: "ما ترك أحدا أعلم منه" وقال ابن معين: "مراسيل إبراهيم أحب إلي من مراسيل الشعبي" ، وقال ابن المديني: "لم يلق النخعي أحدًا من أصحاب رسول الله –ﷺ–" ، وقال أبو حاتم: "لم يلق أحدًا من الصحابة إلا عائشة ولم يسمع منها وأدرك أنسًا ولم يسمع منه"، وقال النووي في التهذيب: أجمعوا على توثيقه وجلالته وبراعته فى الفقه، ولا سيما فقد وثقه الخطيب والذهبي وغيرهما، وذكره ابن حجر في اللسان وذكر أمام اسمه رمز (صح): والتي تفيد أنه من الرواة الذين تكلم فيهم بلا حجة، وقال في التقريب: ثقة يرسل كثيرًا، وقد ذكر العلائي مَن أرسل عنهم وكلهم من الصحابة، لكن هنا روى عن علقمة وصحت روايته عنه، فقد سمع جماعات من كبار التابعين منهم علقمة، وخالاه الأسود، وعبد الرحمن ابنا يزيد، ومسروق، وأبو عبيدة بن عبد الله، وغيرهم، بل إن جماعة من الأئمة صححوا جميع مراسيله"، وخص البيهقي ذلك بما أرسله عن ابن مسعود، وما أجمل ما صرّح به النخعي نفسه فقد قال الأعمش قلت لإبراهيم: أسند لي عن ابن مسعود ، فقال إبراهيم: إذا حدثتكم عن رجل عن عبد الله فهو الذي سمعت، وإذا قلت قال عبد الله فهو عن غير واحد عن عبد الله، فزال ما كنا نخشاه من ارساله لأنه هنا حدَّث عن رجل عن عبدالله مما يؤكد سماعه من علقمة، ولله الحمد، مات ٩٦هـ[1].

١- إبراهيم النخعي ترجمته في : تاريخ الإسلام ت بشار (٢/ ١٠٥٢)، سير أعلام النبلاء ط الرسالة (٤/ ٥٢١)، مشاهير علماء الأمصار (ص: ١٦٣)، وفيات الأعيان (١/ ٢٥)، لسان الميزان ت أبي غدة (٩/ ٢٥١)، «تقريب التهذيب» (صـ ١١٨)، رجال صحيح البخاري = الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد =

٦- علقمة هو: عَلْقَمَةُ بن قيس النخعي[١]، ولد في حياة الرسول-ﷺ-،حدث عن: عمر وعثمان وعليّ وابن مسعود وسليمان-رضي الله عنهم-، وحدث عنه: ابن أخيه عبدالرحمن بن يزيد بن قيس وابن أخته إبراهيم بن يزيد النخعي وأبو وائل والشعبي، ذكره ابن حبان في الثقات، ووثقه أحمد وابن معين وابن سعد والذهبي وابن حجر، مات٦٢هـ[٢].

٧- عبدالله هو: عبد الله بن مسعود بن غافل، أبو عبد الرحمن الكوفى-رضي الله عنه-، أسلم بمكة قديمًا، وكان من السابقين، ومن كبار العلماء من الصحابة، وهاجر الهجرتين، وشهد بدرًا والمشاهد كلها مع رسول الله -ﷺ-، مات بالمدينة سنة ٣٢هـ[٣].

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد صحيح. وعلة ضعفه من ناحية سُعير بن الخِمس زالت لثقة سُعيرٍ بناءً على قول الأكثرية، ولإخراج مسلم له في

=

(١/ ٦٠)، تهذيب الأسماء واللغات (١/ ١٠٤)، تهذيب التهذيب (١/ ١٧٧)، الوافي بالوفيات (٦/ ١٠٨)، جامع التحصيل (ص: ١٤١).

١- النخعي: بفتح النون والخاء المعجمة بعدها العين المهملة، هذه النسبة إلى النخع، وهي قبيلة من العرب نزلت الكوفة، ومنها انتشر ذكرهم. الأنساب للسمعاني (١٣/ ٦٢).

٢- علقمة بن قيس ترجمته في: الجرح والتعديل(٤٠٤/٦)، مشاهير علماء الأمصار (ص: ١٦١)، الطبقات الكبرى (٦/ ١٤٦)، الثقات لابن حبان (٥/ ٢٠٧)، سير أعلام النبلاء (٤/ ٥٣)، تقريب التهذيب(ص٣٩٧).

٣- **عبدالله بن مسعود- رضي الله عنه- ترجمته في: الإستيعاب فى معرفة الأصحاب (٩٨٧/٣)، أسد الغابة (٣٨١/٣)، لإصابه فى تمييز الصحابة (١٩٨/٤)، تاريخ الإسلام (٢٠٥/٢).**

المتابعات لا في الأصول، لأن مسلمًا لا يخرج إلا حديث ما أجمعوا عليه، فقد خرَّج حديث أبي هريرة- ﷺ- وجعل حديث ابن مسعود-ﷺ- شاهدًا له، إضافة غلى ما سبق فإن سُعيرًا لم يضعفه سوى أبي حاتم وابن عمار الشهيد وسبق الرد على ذلك عند بيان أقوال علماء الجرح والتعديل في سُعَير بن الخِمس- رحمه الله تعالى- فالقول مع الإمام مسلم في تصحيح حديث سُعير لا سيما فقد أخرجه أبي عوانة في صحيحه، وصححه ابن حبان ، وحكم البغوي بصحته كما سبق في التخريج.

المسألة الثالثة: شواهد الحديث:

للحديث شاهد عن أبي هريرة-رضي الله عنه- أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الإيمان، بَابُ بَيَانِ الْوَسْوَسَةِ فِي الْإِيمَانِ وَمَا يَقُولُهُ مَنْ وَجَدَهَا (١/ ١١٩)ح٢٠٩ فقال: حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ-رضي الله عنه-، قَالَ: جَاءَ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ -ﷺ-، فَسَأَلُوهُ: إِنَّا نَجِدُ فِي أَنْفُسِنَا مَا يَتَعَاظَمُ أَحَدُنَا أَنْ يَتَكَلَّمَ بِهِ، قَالَ: «وَقَدْ وَجَدْتُمُوهُ؟» قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: «ذَاكَ صَرِيحُ الْإِيمَانِ».

- وأخرجه مسلم في صحيحه في نفس الكتاب والباب من طريق الأعمش عن أبي صالح به (١/ ١١٩)ح٢١٠ (بلفظه).

- وأخرجه أبو عوانة في مستخرجه في كتاب الإيمان، بَيَانُ الوَسْوَسَةِ التِي يَجِدُهَا المُؤْمِنُ فِي نَفْسِهِ مِمَّا لم يَسْتَطِعْ أَنْ يَتَكَلَّمَ بِهِ التِي جَعَلَهَا النَّبِيُّ -ﷺ- مِن الإِيْمَانِ إِذَا أَنْكَرَهَا وَاجِدُهَا من طريق زهير بن معاوية عن سهيل بن أبي صالح به (١/ ٤٥٧)ح٢٩٥ (بلفظه).

- وأخرجه النسائي في السنن الكبرى في كتاب عمل اليوم والليلة ، باب الوسوسة من طريق جرير عن سهيل به (٩/ ٢٤٦)ح ١٠٤٢٦ (بلفظه).

– وأخرجه النسائي في الكبرى بنفس الكتاب والباب من طريق عاصم بن أبي النجود عن أبي صالح به(٩/ ٢٤٧)ح١٠٤٢٧ ، ١٠٤٢٩ (بلفظه).

– وأخرجه النسائي في الكبرى بنفس الكتاب والباب من طريق الأعمش عن أبي صالح به (٩/ ٢٤٧)ح١٠٤٢٨ ، ١٠٤٣٠ (بلفظه).

– وأخرجه النسائي في الكبرى بنفس الكتاب والباب من طريق حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. . . فَذَكَرَهُ مُرْسَلًا ح١٠٤٣١ (بلفظه).

– وأخرجه ابن حبان في صحيحه في كتاب الإيمان، باب التكليف من طريق خالد عن سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ به (١/ ٣٦١)ح١٤٨ (بلفظه).

المسألة الرابعة: الحكم النهائي على الحديث:

الحديث صحيح، لوجود شواهد أخرى عن أبي هريرة–ﷺ– تقوي صحته على ما سبق ، فقد أخرج مسلم في صحيحه حديث أبي هريرة–ﷺ– وأخرجه أبي عوانه في مستخرجه على مسلم، وصححه ابن حبان في صحيحه، فالقول مع الإمام مسلم في تصحيح الحديث لا سيما فقد ثبت عنده من حديث أبي هريرة وابن مسعود–ﷺ–.

المطلب الثاني: العلل الواردة حول حديث الوسوسة .

تتلخص الاشكالات حول فيما قاله أبو الفضل بن عمار الشهيد المتوفى ٣١٧هـ[١] في كتابه علل أحاديث صحيح مسلم حيث صرَّح قائلاً: وجدت عَن يُوسُف بن يَعْقُوب الصفار عَن عَليّ بن عثام عَن سعير بن الْخمس عَن مُغيرَة عَن إِبْرَاهِيم عَن عَلْقَمَة عَن عبد الله عَن النَّبِي صلى الله عَلَيْهِ وَسلم فِي حَدِيث الوسوسة[٢].

١– أبو الفضل بن عمار الشهيد : سبق التعريف به في المقدمة.

٢– حديث الوسوسة: أخرجه الإمام مسلم في صحيحه في "كتاب الإيمان" "باب بيان =

وَلَـيْسَ هَـذَا الحَـدِيث عنـدنَا بِالصَّـحِيحِ لِأَن جريـر بـن عبـد الحميـد وَسـليمَان التَّمِيمِـي روياه عَـن مُغيـرَة عَـن إِبْـرَاهِيم وَلـم يـذكرَا عَلْقَمَـة وَلَا ابْـن مَسْعُود، وسعير لَيْسَ هُوَ مِمَّن يحْتَج بِهِ لِأَنَّهُ أَخطَأ فِي غير حَدِيث مَعَ قلَّة مَا أسْند من الْأَحَادِيث". انتهى[1].

فهذه العلل نجملها في الآتي:

١- وجدت عَن يُوسُف بن يَعْقُوب الصفار عَن عَليّ بن عثام عَن سعير بن الْخمس عَن مُغيرَة عَن إِبْرَاهِيم عَن عَلْقَمَة عَن عبد الله عَن النَّبِي صلى الله عَلَيْهِ وَسلم فِي حَدِيث الوسوسة.

٢- وَلَيْسَ هَذَا الحَدِيث عندنَا بِالصَّحِيحِ لِأَن جرير بن عبد الحميد وَسليمَان التَّمِيمِي روياه عَن مُغيرَة عَن إِبْرَاهِيم وَلم يذكرَا عَلْقَمَة وَلَا ابْن مَسْعُود.

٣- وسعير لَيْسَ هُوَ مِمَّن يحْتَج بِهِ.

٤- لِأَنَّهُ أَخطَأ فِي غير حَدِيث مَعَ قلَّة مَا أسْند من الْأَحَادِيث" .

المطلب الثالث: الإجابة عن هذه العلل.

أولاً: الجواب العام:

أجمعت الأمة على صحة ما في البخاري ومسلم، وتلقتهما بالقبول. ولم ينتقد عليهما إلا أحاديث معدودة ، يتعلق النقد في جلها بأمور شكلية وفنية. كما انتقد الدار قطني وابن حزم أحاديث على البخاري وانتصر لها الأئمة بالدفاع عن البخاري، وظهر فيها أن الحق مع البخاري، وكما فعل ابن الصلاح في الدفاع عن الأحاديث المنتقدة على صحيح مسلم وأفرد لها مؤلَفًا أسماه" صيانة صحيح مسلم، وهكذا الحال في حديث الوسوسة الحق

=

الوسوسة في الإيمان (١/ ١١٩)ح٢١١

١- علل الأحاديث في صحيح مسلم (ص: ٤٣)

فيه مع الإمام مسلم كما سبق بيانه في تخريج الحديث ودراسة إسناده والحكم عليه وبيان متابعاته وشواهده.

وأما عن مكانة ومنزلة صحيح مسلم فقد قال مكي بن عَبْدَانِ وَهُوَ أحد حفاظ نيسابور: قَالَ سَمِعت مُسلم بن الْحجَّاج يَقُول: لَو أَن أهل الحَدِيث يَكْتُبُونَ مِائَتي سنة الحَدِيث فمدارهم على هَذَا الْمسند يَعْنِي مُسْنده الصَّحِيح[1].

قَالَ: وَسمعت مُسلمًا يَقُول: عرضت كتابي هَذَا الْمسند على أبي زرْعَة الرَّازِيّ فَكل مَا أَشَارَ أَن لَهُ عِلّة تركته، وكل مَا قَالَ إِنَّه صَحِيح وَلَيْسَ لَهُ عِلّة أخرجته[2].

وورد عَن مُسلم أَنه قَالَ: مَا وضعت شَيْئًا فِي هَذَا الْمسند إِلَّا بِحجَّة ، وَمَا أسقطت مِنْهُ شَيْئًا إِلَّا بِحجَّة[3].

وقال أبو عليٍّ النَّيْسابوريِّ شيخ الحاكم: ما تحتَ أَديمِ السماءِ أصحُّ مِن كتابِ مسلمٍ، فلمْ يُصرِّحْ بكونِه أصحَّ مِن صحيحِ البُخَارِيِّ؛ لأَنَّهُ إِنَّما نَفَى وجودَ كتابٍ أَصحَّ مِن كتابِ مسلمٍ؛ إذ المَنْفِيُّ إِنَّما هُو ما تقتضيه صيغةُ "أَفْعَلَ"، من زيادةِ صحةٍ في كتابٍ شاركَ كتابَ مسلمٍ في الصِّحَّةِ، يمتازُ بتلكَ الزِّيادَةِ عليه، ولم يَنْفِ المساواةَ[4].

١- صيانة صحيح مسلم (ص: ٦٧)

٢- صيانة صحيح مسلم (ص: ٦٧)

٣- صيانة صحيح مسلم (ص: ٦٨)

٤- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ت الرحيلي (ص: ٢٠٨)

إن تقرير إجماع الأمة على صحة ما في الصحيحين وتلقيهما للكتابين بالقبول يتلخص في الآتي:

أ) قال الإمام الشوكاني: " فقد أجمع أهل هَذَا الشَّأْن أَن أَحَادِيث الصَّحِيحَيْنِ أَو أَحدهمَا كلهَا من الْمَعْلُوم صدقه، المتلقي بِالْقبُولِ الْمجمع على ثُبُوته، وَعند هَذِه الإجماعات تنْدَفع كل شُبْهَة، وَيَزُول كل تشكيك. وَقد دفع أكَابِر الْأَئِمَّة من تعرض للْكَلَام على شَيْء مِمَّا فيهمَا، وردوه أبلغ رد، وبينوا صِحَّته أكمل بَيَان. فَالْكَلَام على إِسْنَاده بعد هَذَا، لَا يَأْتِي بفائدة يعْتد بهَا. فَكل رُوَاته قد جازوا القنطرة، وارتفع عَنْهُم القيل والقال، وصاروا أكبر من أَن يتَكَلَّم فيهم بِكَلَام، أَو يتناولهم طعن طَاعن، أَو توهين موهن[١].

ب) قال الحافظ ابن حجر: اتَّفَاق النَّاس بعد الشَّيْخَيْنِ على تَسْمِيَة كِتَابَيْهِمَا بالصحيحين، وَمن لَوَازِم ذَلِك تَعْدِيل رواتهما، فَلَا يقبل الطعْن فِي أحد مِنْهُم إِلَّا بقادح وَاضح[٢].

ج) قال ابن خلدون: إذا وجدنا طعنا في بعض رجال الأسانيد بغفلة أو بسوء حفظ أو ضعف أو سوء رأي تطرّق ذلك إلى صحّة الحديث وأوهن منها، ولا تقولنّ مثل ذلك ربّما يتطرّق إلى رجال الصّحيحين، فإنّ الإجماع قد اتّصل في الأمّة على تلقّيهما بالقبول والعمل بما فيهما، وفي الإجماع أعظم حماية وأحسن دفعا، وليس غير الصّحيحين بمثابتهما في ذلك، فقد تجد مجالا للكلام في أسانيدها بما نقل عن أئمّة الحديث في ذلك[٣].

---

(١) ولاية الله والطريق إليها (ص: ٢١٨)

(٢) هدي الساري لابن حجر (١/ ٣٨٤ – ٣٨٥)

(٣) تاريخ ابن خلدون (١/ ٣٨٩)

د) قال الإمام النووي ناقلاً عن أبي عمرو بن الصلاح في جزء له : " ما اتفق البخاري ومسلم على اخراجه فهو مقطوع بصدق مخبره ثابت يقينا لتلقى الأمة ذلك بالقبول، .....وانما يفترق الصحيحان وغيرهما من الكتب في كون ما فيهما صحيحًا لا يحتاج إلى النظر فيه بل يجب العمل به مطلقا، وما كان في غيرهم لا يعمل به حتى ينظر وتوجد فيه شروط الصحيح"[1].

فيفهم الباحث من كلام الإمام النووي أن جميع ما في الصحيحين صحيح لا يحتاج لدراسة إسناده والبحث عنه في قوله" ما فيهما صحيحا لا يحتاج إلى النظر فيه بل يجب العمل به مطلقا، وما كان في غيرهم لا يعمل به حتى ينظر وتوجد فيه شروط الصحيح".

هـ) قال الحافظ السخاوي: أفاد التقي ابن دقيق العيد أن إطباق جمهور الأمة أو كلهم على كتابيهما يستلزم إطباقهم أو أكثرهم على تعديل الرواة المحتج بهم فيهما اجتماعا وانفرادا، قال: مع أنه قد وجد فيهم من تكلم فيه. ولكن كان الحافظ أبو الحسن بن المفضل شيخ شيوخنا يقول فيهم: إنهم جازوا القنطرة، يعني أنه لا يلتفت إلى ما قيل فيهم.

قال التقي: وهكذا نعتقد، وبه نقول، ولا نخرج عنه إلا ببيان شاف وحجة ظاهرة تزيد في غلبة الظن على ما قدمناه من استلزام الاتفاق. ووافقه شيخنا[2].

و) قال ابن حجر: والخبرُ المُحْتَفُّ بالقرائن أنواعٌ:

١ – مِنْها: مَا أَخْرَجَهُ الشيخانِ في صَحيحَيْهِما، ممَّا لم يبلغ التواتر، فإِنَّهُ احتفَّتْ بِهِ قرائنُ، منها:

(١) شرح النووي على مسلم (١/ ٢٠)

(٢) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للسخاوي(٢/ ٢١)

- جَلالتُهُما في هذا الشأن.
- وتقدُّمهما في تَمْييزِ الصَّحيحِ على غيرِهما.
- وتلقِّي العلماء لكتابيهما بالقَبُولِ، وهذا التلقِّي وحدَهُ أَقوى في إِفادةِ العِلْم مِن مجردِ كثرةِ الطُّرُقِ القاصرةِ عَنِ التواتر(١).

ز) قال أبو إسحاق الإسفراييني: " أهل الصنعة مجمعون على أن الأخبار التي اشتمل عليها الصحيحان – مقطوع بصحة أصولها ومتونها، ولا يحصل الخلاف فيها بحال، وإن حصل فذاك اختلاف في طرقها ورواتها. قال: فمن خالف حكمه خبرا منها، وليس له تأويل سائغ للخبر، نقضنا حكمه ؛ لأن هذه الأخبار تلقتها الأمة بالقبول(٢).

ح) ما انفرد به البخاري أو مسلم مندرج في قبيل ما يقطع بصحته لتلقي الأمة كل واحد من كتابيهما بالقبول(٣).

ط) أما الصحيحان فقد اتّفق المحدثون على أَن جَمِيع مَا فيهمَا من الْمُتَّصِل الْمَرْفُوع صَحِيح بِالْقطعِ، وأنهما متواتران إِلَى مصنفيهما، وَأَنه كل من يهون أَمرهمَا فَهُوَ مُبْتَدع مُتبع غير سَبِيل الْمُؤمنِينَ. وَإِن شِئْت الْحق الصراح فقسهما بِكِتَاب ابْن أبي شيبَة وَكتاب الطَّحَاوِيّ ومسند الْخَوَارِزْمِيّ وَغَيرهمَا تَجِد بَينهَا وَبَينهمَا بعد المشرقين(٤).

ي) الحَقُّ الَّذِي لا مِرْيَةَ فِيهِ عِندَ أَهلِ العِلمِ بِالحَدِيثِ من المُحَقِّقِينَ، ومِمَّن اهتَدَى بِهَدِيهِمْ وتَبِعَهُمْ علَى بَصِيرَةٍ من الأَمرِ: أنَّ أَحادِيثَ "الصَّحِيحَينِ" صَحَيحَةٌ كُلَّها، لَيسَ فِي وَاحِدٍ مِنها مَطْعَنٌ أو ضَعفٌ. وإنَّما انتَقَدَ

(١) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ت الرحيلي (ص: ٦٠)
(٢) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (١/ ٧٣)
(٣) مقدمة ابن الصلاح ت عتر (ص: ٢٩)
(٤) حجة الله البالغة (١/ ٢٣٢)

"الـدَّارَقُطْنِيُّ" وغَيـرُهُ مـن الحُفَّـاظِ بَعـضَ الأَحادِيـثِ. علَـى مَعنَـى أنَّ مـا انتَقَدُوه لمَ يَبلُغْ في الصِّحَّةِ الدَّرَجَةَ العُلْيا الَّتِي التَزَمَها كُلُّ وَاحِدٍ مِنهُما في كِتابِهِ. وأَمَّا صِحَّةُ الحَدِيثِ في نَفسِهِ فَلَم يُخالِفْ أَحَدٌ فِيها. فَلَا يَهُولَنَّكَ إرْجـافُ المُـرجفِينَ وزَعْـمُ الـزَّاعِمِينَ أنَّ فـي "الصَّـحِيحَينِ" أحَادِيـثٌ غَيـرُ صَحِيحَةٍ. وتَتَبَّعِ الأَحادِيثَ الَّتِي تَكَلَّمُوا فِيها، وانقُدْها علَى القَواعِدِ الدَّقِيقَةِ الَّتِي سَارَ عَلَيها أَئِمَّةُ أَهلِ العِلمِ، واحكُمْ عن بَيِّنَةٍ. والله الهادِي إلَى سَواءِ السَّبِيلِ(١).

ك) قال ابن الصلاح: جَمِيع مَا حكم مُسلم بِصِحَّتِهِ من هَذَا الْكتاب فَهُوَ مَقْطُوع بِصِحَّتِهِ وَالْعلم النظري حَاصِل بِصِحَّتِهِ فِي نفس الْأَمر، وَهَكَذَا مَا حكم البُخَارِيّ بِصِحَّتِهِ فِي كِتَابه، وَذَلِكَ لِأَن الْأمة تلقت ذَلِك بِالْقبُولِ سوى من لا يعتد بخلافه ووفاقه فى الاجماع، قال الشيخ: والذى نختاره أن تلقى الأمة للخبر المنحط عن درجة التواتر بالقبول يوجب العلم النظرى بصدقه خلافًا لبعض محققى الأصوليين حيث نفى ذلك بناء على أنه لا يفيد فى حق كل منهم إلا الظن، وإنما قبله لأنه يجب عليه العمل بالظن، والظن قد يخطىء، قال الشيخ: وهذا مندفع، لأن ظن من هو معصوم من الخطأ لا يخطىء، والأمة في اجماعها معصومة من الخطأ ، وقد قال إمام الحرمين: لو حلف إنسان بطلاق امرأته أن ما في كتابي البخاري ومسلم مما حكما بصحته مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ -ﷺ- لما ألزمته الطلاق ولا حنثته لاجماع علماء المسلمين(٢).

(١) الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث ط ابن الجوزي (ص: ١٠٣)

(٢) صيانة صحيح مسلم (ص: ٨٥)، شرح النووي على مسلم (١/ ١٩)

ثانيًا : الجواب المفصَّل عن هذه العلل:

يتلخص في الرد على كل فقرة ذكرها أبو الفضل بن عمار الشهيد في الاشكالات السابق ذكرها كما يلي:

١- **قوله:** وجدت عَن يُوسُف بن يَعْقُوب الصفار عَن عَليّ بن عثام عَن سعير بن الْخمس عَن مُغيرَة عَن إِبْرَاهِيم عَن عَلْقَمَة عَن عبد الله عَن النَّبِي -ﷺ- فِي حَدِيث الوسوسة.

الرد عليه: نص الحديث: "سئل النبيّ -ﷺ- عن الوسوسة؟ " فقال -ﷺ-: "تلك محض الإيمان".

وليس الحديث من كلام النبي-ﷺ- مباشرة.

٢- **وقوله:** وَلَيْسَ هَذَا الحَدِيث عندنَا بِالصَّحِيحِ لِأَن جرير بن عبد الحميد وَسليمَان التَّمِيمِي روياه عَن مُغيرَة عَن إِبْرَاهِيم وَلم يذكرَا عَلْقَمَة وَلَا ابْن مَسْعُود.

الرد عليه: الحديث صحيح كما سبق في تخريجه ودراسة إسناده والحكم عليه وجمع متابعاته وشواهده، فقد أخرج مسلم حديث أبي هريرة-ﷺ- في الأصول وجعل حديث ابن مسعود-ﷺ- شاهدًا لحديث أبي هريرة - ﷺ- الذي أخرجه قبله، لا أصالةً، لأن أبا حاتم تكلم في سُعير بن الخِمس وإن كان الجميع على توثيقه، لكن الإمام مسلم لم يُخرِّج في صحيحه إلا ما أجمعوا عليه[1].

١- لقد سأل شيخ مسلم- أبو بكر بن أبي شيبة- تلميذه مسلمًا عن حديث أبي هريرة-ﷺ- : "وَإِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا " فقال الإمام مسلم: هُوَ عِنْدِي صَحِيحٌ فَقَالَ: لِمَ لِمَ تَضَعْهُ هَا هُنَا؟ قَالَ: لَيْسَ كُلُّ شَيْءٍ عِنْدِي صَحِيحٍ وَضَعْتُهُ هَا هُنَا إِنَّمَا وَضَعْتُ هَا هُنَا مَا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ. صحيح مسلم (١/ ٣٠٤)ح٦٣

وقال الإمام النووي: وَأَمَّا قَوْلُ مُسْلِمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ في صحيحه في باب صفة صلاة -ﷺ- =

وإضافة لإخراج مسلم للحديث من حديث أبي هريرة وابن مسعود – رضي الله عنهما– فقد صحح حديث سُعير بن الخِمس أبي عوانة في مستخرجه على مسلم وابن حبان في صحيحه وصححه البغوي في شرح السنة ، وهكذا صححوا جميعًا حديث أبي هريرة –ﷺ– فثبت أن القول مع الإمام مسلم في تصحيح الحديث وليس مع أبي الفضل بن عمار الشهيد.

وأما العلة التي ذكرها في عدم تصحيح الحديث وهي : " لِأَن جرير بن عبد الحميد وَسليمَان التَّمِيمِي روياه عَن مُغيرَة عَن إِبْرَاهِيم وَلم يذكرَا عَلْقَمَة وَلَا ابْن مَسْعُود".

الرد على هذه العلة/ لم نقف على هذه الرواية التي ذكرها في جميع الكُتب المطبوعة والمتداولة بين أيدينا الآن، وإنما –ولله الحمد – جميع من

=

لَيْسَ كل شيء صحيح عندي وضعته ها هنا، يعني في كتابه هذا الصحيح، وإنما وضعت ها هنا ما أجمعوا عليه فمشكل، فقد وضع فيه أحاديث كثيرة مختلفًا في صحتها لكونها من حديث من ذكرناه ومن لم نذكره ممن اختلفوا في صحة حديثه، قال الشيخ: وجوابه من وجهين: أحدهما: أن مراده أنه لم يضع فيه إلا ما وجد عنده فيه شروط الصحيح المجمع عليه، وإن لم يظهر اجتماعها في بعض الأحاديث عند بعضهم.

والثاني: أنه أراد أنه لم يضع فيه ما اختلفت الثقات فيه في نفس الحديث متنًا أو اسنادًا ولم يرد ما كان اختلافهم، إنما هو في توثيق بعض رواته، وهذا هو الظاهر من كلامه، فإنه ذكر ذلك لما سئل عن حديث أبي هريرة –ﷺ– "فاذا قرأ فأنصتوا" هل هو صحيح؟ فقال: هو عندي صحيح، فقيل: لم لم تضعه ها هنا؟ فأجاب بالكلام المذكور، ومع هذا فقد اشتمل كتابه على أحاديث اختلفوا في اسنادها أو متنها لصحتها عنده. شرح النووي على مسلم (١/ ١٦).

أخرج حديث سُعير بن الخِمس- كما سبق في التخريج- أخرجوه متصلاً مرفوعًا بل وصححوا رواية الرفع.

وأن العزو لصحيح مسلم يفيد صحة الحديث عمومًا[١].

٣- وقوله: وسُعير لَيْسَ هُوَ مِمَّن يحْتَج بِهِ.

الرد عليه: جميع من ترجموا لسُعَير بن الخِمس وثقوه عدا أبي حاتم ، ومعلوم بأنه من المتشددين فإذا خالف قوله أقوال جماهير علماء الجرح والتعديل فلا بد بأخذ رأي الجماهير لا سيما إذا كانوا من المعتدلين جرحًا وتعديلاً.

فسُعير بن الخِمس احتج به أبي عوانة في مستخرجه على صحيح مسلم، واحتج به ابن حبان وصحح حديثه في صحيحه، واحتج به النسائي في عمل اليوم والليلة، والبغوي في شرح السنة وغيرهم[٢].

٤- وقوله: لِأَنَّهُ أَخطَأ فِي غير حَدِيث مَعَ قلَّة مَا أسْند من الْأَحَادِيث".

الرد عليه: لم يقل ذلك أحد من أهل العلم قاطبة عدا أبو الفضل بن أحاديث عمار الشهيد، فلو كان هذا الكلام صحيحًا لتواتر عنه عند علماء الجرح والتعديل.

١- قال السيوطي في ألفية الحديث:

٤٨ - وَلَيْسَ فِي الْكُتْبِ أَصَحُّ مِنْهُمَا ... بَعْدَ الْقُرَانِ وَلِهَذَا قُدِّمَا. ألفية السيوطي في علم الحديث ت ماهر الفحل (ص: ٧).

٢- الذين احتجوا بحديث سُعَير بن الخِمس وأخرجوه فوق ما تقدَّم هم: (أبو نعيم) في "مستخرجه" (٣٤٢)، و (ابن منده) في "الإيمان" (٣٤٧)، و (الطحاويّ) في "مشكل الآثار" (٢/ ٢٥١)، الترغيب والترهيب لقوام السنة لإسماعيل الأصبهاني الملقب بقوام السنة(١/ ٨٧)ح٤٦

إن الواقع العملي يثبت خلاف ذلك، فالعلماء أخرجوا أحاديث سُعير بن الخِمس وحُكم بصحتها- كما سيأتي في المبحث التالي في تخريج أحاديثه والتعديل الضمني لها- مما يعني أنه متقن وثقة وليس بمضعَّف في الحديث، لا سيما فقد أخرج له مسلم في صحيحه، وكل مَن أخرج لهم الشيخان أو أحدهما لا يُلتفت إلى ما قيل فيهم، لأنهم جازوا القنطرة.

المبحث الثالث: مرويات سُعَير بن الخِمس والتعديل الضمني له.

بلغت مرويات سُعير بن الخِمس اثني عشر حديثًا، كالتالي:

الحديث الأول:

حديث الباب الذي في مسلم[1]، وسبق الكلام عنه هنا والترجمة لسُعيرٍ – في المبحثين الأول والثاني- مما أفاد توثيقه وصحة أحاديثه.

الحديث الثاني:

أخرجه الترمذي في جامعه في أبواب البر والصلة، باب ما جاء في المتشبع بما لم يعط(٤/ ٣٨٠)ح٢٠٣٥ فقال: حَدَّثَنَا الحُسَيْنُ بْنُ الحَسَنِ المَرْوَزِيُّ بِمَكَّةَ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعِيدٍ الجَوْهَرِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا الأَحْوَصُ بْنُ جَوَّابٍ، عَنْ سُعَيْرِ بْنِ الخِمْسِ، عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ النَّهْدِيِّ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ-ﷺ- قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -ﷺ-: " مَنْ صُنِعَ إِلَيْهِ مَعْرُوفٌ فَقَالَ لِفَاعِلِهِ: جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا فَقَدْ أَبْلَغَ فِي الثَّنَاءِ ". وقال عقبه: هَذَا حَدِيثٌ

١- أخرجه الإمام مسلم في صحيحه في كتاب الإيمان، بَابُ بَيَانِ الْوَسْوَسَةِ فِي الْإِيمَانِ وَمَا يَقُولُهُ مَنْ وَجَدَهَا(١/ ١١٩)ح٢١١ فقال: حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ يَعْقُوبَ الصَّفَّارُ، حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ عَثَّامٍ، عَنْ سُعَيْرِ بْنِ الْخِمْسِ، عَنْ مُغِيرَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بن مسعود-ﷺ-، قَالَ: سُئِلَ النَّبِيُّ -ﷺ- عَنِ الْوَسْوَسَةِ، قَالَ: «تِلْكَ مَحْضُ الْإِيمَانِ».

حَسَنٌ جَيِّدٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ إِلَّا مِنْ هَذَا الوَجْهِ وَقَدْ رُوِيَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ-رضي الله عنه-، عَنِ النَّبِيِّ -ﷺ- بِمِثْلِهِ.

- وأخرجه النسائي في عمل اليوم والليلة فقال: أخبرنَا ابراهيم بن سعيد الْجَوْهَرِي به في باب مَا يَقُول لمن صنع إِلَيْهِ مَعْرُوفا(ص: ٢٢١)ح١٨٠ (بلفظه).
- وأخرجه ابن حبان في صحيحه فقال: أَخْبَرَنَا عُمَرُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ سِنَانٍ، وَالْحُسَيْنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ الْقَطَّانُ، عن إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعِيدٍ الْجَوْهَرِيُّ به في كتاب الزكاة، باب ذِكْرُ الشَّيْءِ الَّذِي إِذَا قَالَهُ الْمَرْءُ لِلْمُسْدِي إِلَيْهِ الْمَعْرُوفَ عِنْدَ عَدَمِ الْقُدْرَةِ عَلَى الْجَزَاءِ يَكُونُ مُبَالِغًا فِي ثَوَابِهِ (٨/ ٢٠٢)ح٣٤١٣ (بلفظه).
- وأخرجه البزار في مسنده فقال: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعِيدٍ الْجَوْهَرِيُّ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَنِيعٍ، عن الْأَحْوَصُ بْنُ جَوَّابٍ به (٧/ ٥٤)ح٢٦٠١ (بلفظه) وقال عقبه: وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا نَعْلَمُ رَوَاهُ عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ، إِلَّا سُعَيْرٌ، وَلَا عَنْ سُعَيْرٍ إِلَّا الْأَحْوَصُ بْنُ جَوَّابٍ.
- وأخرجه الطبراني في المعجم الصغير من طريق أحمد بن يونس عن الأحوص به (٢/ ٢٩١)ح١١٨٣ (بلفظه).
- وأخرجه ابن السُني في عمل اليوم والليلة من طريق النسائي به في بَاب مَا يَقُولُ لِمَنْ صَنَعَ إِلَيْهِ مَعْرُوفًا(ص: ٢٤٢)ح٢٧٥ (بلفظه).
- وأخرجه الضياء المقدسي في المختارة من طريق حُسَيْن بْنُ حَسَنٍ الْمَرْوَزِيُّ وإِبْرَاهِيم بْنُ سَعِيدٍ الْجَوْهَرِيُّ عن الأحوص به(٤/ ١١٠)ح١٣٢١ (بلفظه)، وقال عقبه: إِسْنَاده حسن، (٤/ ١١١)ح١٣٢٢ وقال عقبه: إِسْنَاده حسن.

الحكم على حديثه/

الحديث حسَّنه الترمذي والضياء المقدسي كما سبق، وقد اعتمد المنذري تحسين الترمذي[١]، وصححه الْمُنَاوِيُّ[٢] والحافظ ابن حجر[٣]، وصححه ابن حبان كما سبق، وأخرجه الضياء في المختارة وهو من الكتب التي اشترط مؤلفوها الصحة.

فيفهم من ذلك أن حديث سُعير دائر بين الحُسن والصحيح ، فلا ينزل عن رتبة صدوق أو ثقة.

الحديث الثالث:

أخرجه الحاكم في المستدرك على الصحيحين في كتاب معرفة الصحابة، باب أَوَّلُ فَضَائِلِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ الشَّهِيدِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ابْنِ فَاطِمَةَ بِنْتِ رَسُولِ اللَّهِ -ﷺ- وَعَلَى آلِهِ(٣/ ١٩٦)ح٤٨٢٣ فقال: حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ بَالَوَيْهِ، ثنا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ شَبِيبٍ الْمَعْمَرِيُّ، ثنا أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْفُضَيْلِ بْنِ عِيَاضٍ، ثنا مَالِكُ بْنُ سُعَيْرِ بْنِ الْخِمْسِ، ثنا هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ، ثنا نُعَيْمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمُجْمِرُ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ -رضي الله عنه-قَالَ: مَا رَأَيْتُ الْحُسَيْنَ بْنَ عَلِيٍّ إِلَّا فَاضَتْ عَيْنِي دُمُوعًا، وَذَاكَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -ﷺ- خَرَجَ يَوْمًا، فَوَجَدَنِي فِي الْمَسْجِدِ فَأَخَذَ بِيَدِي وَاتَّكَأَ عَلَيَّ، فَانْطَلَقْتُ مَعَهُ حَتَّى جَاءَ سُوقَ بَنِي قَيْنُقَاعَ، قَالَ: وَمَا كَلَّمَنِي، فَطَافَ وَنَظَرَ، ثُمَّ رَجَعَ وَرَجَعْتُ مَعَهُ فَجَلَسَ فِي الْمَسْجِدِ، وَاحْتَبَى، وَقَالَ لِي: «ادْعُ لِي لَكَاعِ» ، فَأَتَى حُسَيْنٌ يَشْتَدُّ حَتَّى وَقَعَ فِي حِجْرِهِ، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فِي لِحْيَةِ

(١) الترغيب والترهيب للمنذري (٢/ ٤٥)ح١٤٣٤

(٢) التنوير في شَرْحِ الْجَامِعِ الصَّغِير(٢/ ١٥٨).

(٣) نتائج الأفكار في "تخريج الأذكار" لابن حجر (٥/ ٢٤٩).

رَسُولِ اللَّهِ -ﷺ-، فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ -ﷺ- يَفْتَحُ فَمَ الْحُسَيْنِ فَيَدْخُلُ فَاهُ فِي فِيهِ وَيَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أُحِبُّهُ فَأَحِبَّهُ».

الحكم على حديثه:

قال الحاكم عقب الحديث: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ"، ووافقه الذهبي في التلخيص.

فيفهم من ذلك أن حديث سُعير بن الخِمس صحيح، ومرتبته ثقة عند الإمام الحاكم والحافظ الذهبي.

الحديث الرابع:

أخرج الترمذي في جامعه في أبواب الإيمان، بَابُ مَا جَاءَ بُنِيَ الإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ(٥/ ٥)ح٢٦٠٩ فقال: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ سُعَيْرِ بْنِ الخِمْسِ التَّمِيمِيِّ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ - رضي الله عنهما -، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -ﷺ-: «بُنِيَ الإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ، شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَإِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَصَوْمِ رَمَضَانَ، وَحَجِّ البَيْتِ» وقال أبو عيسى: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ».

- وأخرجه الحميدي في مسنده فقال: ثنا سُعَيْرُ بْنُ الْخِمْسِ التَّمِيمِيُّ به (١/ ٥٦٠)ح٧٢٠ (بلفظه).

الحكم على حديثه:

الحديث قال عنه الترمذي : «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ»

فيفهم من ذلك أن سُعيرًا حديثه صحيح، ومرتبته ثقة عند الإمام الترمذي.

الحديث الخامس:

أخرج ابن خزيمة في صحيحه في كتاب الصلاة بَابُ الْأَمْرِ بِبِنَاءِ الْمَسَاجِدِ فِي الدُّورِ(١/ ٦٣٨) ح١٢٩٤ فقال: أَنَا أَبُو طَاهِرٍ، نَا أَبُو بَكْرٍ نَا

عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ بِشْرِ بْنِ الْحَكَمِ، نَا مَالِكُ بْنُ سُعَيْرِ بْنِ الْخِمْسِ، أَخْبَرَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ- رضي الله عنها-: أَنَّ النَّبِيَّ -ﷺ- أَمَرَ بِبِنَاءِ الْمَسْجِدِ فِي الدُّورِ.

الحكم على حديثه:

صححه ابن خزيمة ، فيفهم من ذلك أن سُعيرًا حديثه صحيح، ومرتبته ثقة عند ابن خزيمة رحمه الله تعالى.

الحديث السادس:

أخرج ابن خزيمة في صحيحه في كتاب الزكاة، بَابُ فَضْلِ الصَّدَقَةِ عَلَى ذِي الرَّحِمِ الْكَاشِحِ (٢/ ١١٤٨)ح٢٣٨٤ فقال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ بِشْرِ بْنِ الْحَكَمِ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ -يَعْنِي ابْنَ سُعَيْرِ بْنِ الْخِمْسِ- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُبَيْدٍ الطَّائِيُّ، حَدَّثَنَا بُشَيْرُ بْنُ يَسَارٍ:

أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَهْلِهِ يُقَالُ لَهُ ابْنُ أَبِي حَثْمَةَ أَخْبَرَهُ أَنَّ نَفَرًا مِنْهُمُ انْطَلَقُوا إِلَى خَيْبَرَ فَتَفَرَّقُوا فِيهَا، فَوَجَدُوا أَحَدَهُمْ قَتِيلًا، فَقَالُوا لِلَّذِينَ وَجَدُوهُ عِنْدَهُمْ: قَتَلْتُمْ صَاحِبَنَا. قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّا انْطَلَقْنَا إِلَى خَيْبَرَ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ. وَقَالَ فِي آخِرِهِ: فَكَرِهَ نَبِيُّ اللَّهِ - ﷺ- أَنْ يُطَلَّ دَمُهُ، فَفَدَاهُ بِمِائَةٍ مِنْ إِبِلِ الصَّدَقَةِ.

الحكم على حديثه:

صححه ابن خزيمة ، فيفهم من ذلك أن سُعيرًا حديثه صحيح، ومرتبته ثقة عند ابن خزيمة رحمه الله تعالى.

الحديث السابع:

أخرج النسائي في سننه في كتاب تحريم الدم، باب من قُتل دون ماله(٧/ ١١٥)ح٤٠٨٧ فقال: أَخْبَرَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْهُذَيْلِ قَالَ: حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: حَدَّثَنَا سُعَيْرُ بْنُ الْخِمْسِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو- رضي الله عنهما- قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -ﷺ-: «مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ»

ثم أورد الحديث التالي برقم ٤٠٨٨ فقال: أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَسَنٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ طَلْحَةَ، أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو- رضي الله عنهما- يُحَدِّثُ، عَنِ النَّبِيِّ -ﷺ- قَالَ: «مَنْ أُرِيدَ مَالُهُ بِغَيْرِ حَقٍّ فَقَاتَلَ فَقُتِلَ فَهُوَ شَهِيدٌ» وقال النسائي عقب إخراج الحديثين: هَذَا خَطَأٌ وَالصَّوَابُ حَدِيثُ سُعَيْرِ بْنِ الْخِمْسِ "

الحكم على حديثه:

صحح النسائي رواية سُعير بن الخمس على رواية سفيان، فيفهم من ذلك أن سُعيرًا حديثه صحيح، ومرتبته ثقة عند النسائي رحمه الله تعالى.

الحديث الثامن:

أخرج الطبراني معجميه الأوسط (٢/ ٣٥١)ح٢٢٠١ ، والصغير (١/ ٥٩)ح٦٢ فقال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ الْقَصْرِيُّ الْمُؤَدِّبُ قَالَ: نا حَامِدُ بْنُ يَحْيَى قَالَ: نا سُفْيَانُ، عَنْ سُعَيْرِ بْنِ الْخِمْسِ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ – رضي الله عنهما- قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -ﷺ-: «عَشَرَةٌ مِنْ قُرَيْشٍ فِي الْجَنَّةِ: أَبُو بَكْرٍ فِي الْجَنَّةِ، وَعُمَرُ فِي الْجَنَّةِ، وَعُثْمَانُ فِي الْجَنَّةِ، وَعَلِيٌّ فِي الْجَنَّةِ، وَطَلْحَةُ فِي الْجَنَّةِ، وَالزُّبَيْرُ فِي الْجَنَّةِ، وَسَعْدٌ فِي الْجَنَّةِ، وَسَعِيدٌ فِي الْجَنَّةِ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ فِي الْجَنَّةِ، وَأَبُوعُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ فِي الْجَنَّةِ» وقال عقبه في الأوسط: لَمْ يَرْوِهِ عَنْ سُفْيَانَ إِلَّا حَامِدُ بْنُ يَحْيَى، وَلَا يُرْوَى عَنِ ابْنِ عُمَرَ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ "

وقال عقبه في الصغير: لَمْ يَرْوِهِ عَنْ حَبِيبٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ إِلَّا سُعَيْرٌ ، وَلَا عَنْ سُعَيْرٍ إِلَّا سُفْيَانُ تَفَرَّدَ بِهِ حَامِدُ بْنُ يَحْيَى.

– وأخرجه الضياء المقدسي في المختارة من طريق الطبراني به (١٣/ ١٥٦)ح٢٥٣، ومن طريق جُنيد بن حكيم عن حامد بن يحيي به ح٢٥٤ (بلفظه).

الحكم على حديثه:

صححه الضياء المقدسي في المختارة، لأن المختارة من الكتب التي اشترط مؤلفوها الصحة، وقال الهيثمي: رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ فِي الثَّلَاثَةِ، رِجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ غَيْرَ حَامِدِ بْنِ يَحْيَى الْبَلْخِيِّ وَهُوَ ثِقَةٌ، وَلِهَذَا الْحَدِيثِ طُرُقٌ فِي مَنَاقِبِ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ(١).

فيفهم من ذلك أن سُعيرًا حديثه صحيح، ومرتبته ثقة عند الضياء المقدسي والهيثمي رحمهما الله تعالى.

الحديث التاسع:

أخرج الطبراني في المعجم الأوسط (٤/ ٣٠)ح ٣٥٣٢ ، وفي المعجم الصغير(١/ ٢٦٠)ح٤٢٦ فقال: حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ حُمَيْدٍ أَبُو عَدِيٍّ الْبَغْدَادِيُّ قَالَ: نا يُوسُفُ بْنُ مُوسَى الْقَطَّانُ قَالَ: نا عَاصِمُ بْنُ يُوسُفَ الْيَرْبُوعِيُّ قَالَ: نا سُعَيْرُ بْنُ الْخِمْسِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ- رضي الله عنهما- قَالَ: أُتِيَ النَّبِيُّ -ﷺ- بِقِطْعَةٍ مِنْ ذَهَبٍ، وَكَانَتْ أَوَّلَ صَدَقَةٍ جَاءَتْهُ مِنْ مَعْدِنٍ فَقَالَ: «مَا هَذِهِ؟» قَالُوا: صَدَقَةٌ مِنْ مَعْدِنٍ لَنَا فَقَالَ: «إِنَّهَا سَتَكُونُ مَعَادِنُ، وَسَيَكُونُ فِيهَا شِرَارُ خَلْقِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ»

وقال عقبه: لَمْ يَرْوِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ سُعَيْرٍ، إِلَّا عَاصِمُ بْنُ يُوسُفَ ".

- وأخرجه الضياء المقدسي في المختارة من طريق الطبراني به (١٣/ ١٩٠)ح٣٠٤ ، ومن طريق عمرَان بن عبد الرَّحِيم عن عَاصِم بن يُوسُف الْكُوفِي به (١٣/ ١٩١)ح٣٠٥ (بلفظ مقارب)

(١) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٩/ ١٥٥)ح١٤٨٧٧

الحكم على حديثه:

صححه الضياء المقدسي في المختارة، لأن المختارة من الكتب التي اشترط مؤلفوها الصحة، وقال الهيثمي: رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ فِي الصَّغِيرِ وَالْأَوْسَطِ، وَرِجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ(١).

فيفهم من ذلك أن سُعيرًا حديثه صحيح، ومرتبته ثقة عند الضياء المقدسي والهيثمي رحمهما الله تعالى.

الحديث العاشر:

أخرج الطبراني في المعجم الأوسط (٦/ ٢١)ح٥٦٧٥ فقال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْحَضْرَمِيُّ قَالَ: نا إِبْرَاهِيمُ بْنُ يُوسُفَ الصَّيْرَفِيُّ قَالَ: نا سُعَيْرُ بْنُ الْخُمُسِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ جَدَّتِهِ يَعْنِي فَاطِمَةَ- رضي الله عنها-، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ -ﷺ- إِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ قَالَ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي ذُنُوبِي، وَافْتَحْ لِي أَبْوَابَ رَحْمَتِكَ» ، وَإِذَا خَرَجَ قَالَ: بِمِثْلِ ذَلِكَ، وَقَالَ: «اللَّهُمَّ افْتَحْ لِي أَبْوَابَ فَضْلِكَ»

وقال عقبه: لَمْ يَرْوِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ سُعَيْرِ بْنِ الْخِمْسِ إِلَّا إِبْرَاهِيمُ بْنُ يُوسُفَ ".

- وأخرجه ابن السُني في عمل اليوم والليلة فقال: حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ الْحَسَنِ الْكُوفِيُّ، عن إِبْرَاهِيمُ بْنُ يُوسُفَ الْكِنْدِيُّ به في باب ما يقول إذا دخل المسجد(ص: ٧٨)ح٨٧ (بلفظه).

- وأخرجه المخلص في المخلصيات فقال: حدثنا يحيى عن إبراهيمُ بنُ يوسفَ الصيرفيُّ الكنديُّ به(٣/ ٤٠٣)٢٧٩٩ (بلفظه).

(١) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٣/ ٧٨)ح٤٤١٩

– وأخرجه الحافظ ابن حجر في «نتائج الأفكار» من طريق المخلص به(١/ ٢٨٢) (بلفظه).

– وأخرجه الترمذي في أبواب الصلاة، باب ما يقول عند دخوله المسجد(١/ ٤١٤)ح(٣١٤) وقال عقبه: «حَدِيثُ فَاطِمَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَلَيْسَ إِسْنَادُهُ بِمُتَّصِلٍ»، «وَفَاطِمَةُ بِنْتُ الحُسَيْنِ لَمْ تُدْرِكْ فَاطِمَةَ الكُبْرَى إِنَّمَا عَاشَتْ فَاطِمَةُ بَعْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَشْهُرًا» ، وابن ماجه في أبواب المساجد والجماعات، بَابُ الدُّعَاءِ عِنْدَ دُخُولِ الْمَسْجِدِ (١/ ٤٩٣) (٧٧١) ، وأحمد (٦/ ٢٨٢، ٢٨٣) ، وأبويعلى (٦٨٢٢) (٦٨٢٣) (٦٧٥٤) ، والطبراني ٢٤/ (١٠٤٣) (١٠٤٤) ، والمزي (٣٥/ ٢٥٦-٢٥٧) ، وابن حجر (١/ ٢٨٠-٢٨٣) من طريق عبد الله بن الحسن به.

– وللحديث شاهد من حديث أبي حميد وأبي أسيد– رضي الله عنهما– قالا: قال رسول الله – ﷺ–: "إذا دخل أحدكم المسجد فليقل: اللهم افتح لي أبواب رحمتك، وإذا خرج فليقل: اللهم إني أسألك من فضلك". أخرجه الإمام مسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها، بَابُ مَا يَقُولُ إِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ (١/ ٤٩٤)ح٧١٣

<u>الحكم على حديثه:</u>

حسَّنه الحافظ ابن حجر في نتائج الأفكار، والترمذي في جامعه كما سبق، واعتمد الحافظ العراقي تحسين الترمذي[١]، وقال ابن حجر في المطالب: قال الحافظ: رجال هذا السند ثقات، لكن فيه انقطاع[٢]. –يعني بين فاطمة وجدتها–.

(١) تخريج أحاديث الإحياء = المغني عن حمل الأسفار (ص: ٣٨٤)ح٨

(٢) المطالب العالية(٣/ ٥٧٥).

وبمجموع هذه الطرق يظهر أن نقطة الضعف الوحيدة في هذا الحديث هي الإنقطاع بين فاطمة الصغرى وفاطمة الكبرى رضي الله عنها.

فيفهم من ذلك أن سُعيرًا حديثه دائر بين الحسن والصحيح، ومرتبته إما ثقة أو لا بأس به عند الحافظ ابن حجر والترمذي والعراقي رحمهم الله تعالى.

والحديث صحيح، فقد أخرجه الإمام مسلم في صحيحه كما سبق في التخريج.

الحديث الحادي عشر:

أخرج الطبراني في المعجم الكبير(٨/ ٢٨١)ح ٨٠٧٧ فقال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَهْلِ بْنِ أَيُّوبَ الْأَهْوَازِيُّ، ثنا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مَرْوَانَ الْحَذَّاءُ، ثنا سُلَيْمُ بْنُ أَخْضَرَ، ثنا سُعَيْرُ بْنُ الْخِمْسِ، عَنْ أَبِي غَالِبٍ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ غَسَّلَ مَيِّتًا، فَسَتَرَهُ سَتَرَهُ اللهُ مِنَ الذُّنُوبِ، وَمَنْ كَفَّنَهُ كَسَاهُ اللهُ مِنَ السُّنْدُسِ»

الحكم على حديثه:

ضعَّفه المنذري حيث صدَّره بصيغة التمريض " ورُوي"[(١)]، وقال الهيثمي: رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ، وَفِيهِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الشَّامِيُّ، رَوَى عَنْ أَبِي خَالِدٍ، وَلَمْ أَجِدْ مَنْ تَرْجَمَهُ[(٢)]. وقال ابن حجر: هذا إسناد ضعيف، لجهالة أبي عبد الله الشامي[(٣)].

(١) الترغيب والترهيب للمنذري (٤/ ١٧٥)ح٥٣٠٦، التيسير بشرح الجامع الصغير (٢/ ٤٣٢)، المداوي لعلل الجامع الصغير وشرحي المناوي (٦/ ٣٦٦).

(٢) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٣/ ٢١)٤٠٦٧

(٣) المطالب العالية محققا (٥/ ٢٤٩)ح٧٨٦

فيفهم من ذلك أن سُعيرًا حديثه صحيح، ومرتبته ثقة عند الحافظ ابن حجر والمنذري والطبراني رحمهم الله تعالى. وذلك لأن الإسناد يُحكم عليه بأضعف رواته ، وقد صرَّح هنا ابن حجر أن الضعف يكمن في جهالة أبي عبدالله الشامي.

الحديث الثاني عشر:

أخرج الطبراني في المعجم الكبير (٩/ ٧٣)ح٨٤٣١ فقال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ، ثنا إِسْمَاعِيلُ بْنُ بَهْرَامَ، ثنا سُعَيْرُ بْنُ الْخِمْسِ، عَنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ أَبِي الضُّحَى، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ، قَالَ: «مَا مِنْ كِتَابِ اللهِ آيَةٌ إِلَّا أَعْلَمُ حَيْثُ نَزَلَتْ وفِيمَنْ أُنْزِلَتْ، وَلَوْ أَعْلَمُ أَحَدًا أَعْلَمُ بِكِتَابِ اللهِ مِنِّي تَبْلُغُهُ الْإِبِلُ لَرَحَلْتُ إِلَيْهِ».

الحكم على حديثه:

من خلال دراستي لإسناده تبين أن حديثه هنا حسن ، لأن فيه إسماعيل بن بهرام الوشاء الكوفي صدوق، وبقية رجاله ثقات. والحديث أخرجه البخاري في صحيحه من طريق مسلم عن مسروق به في كتاب فضائل القرآن الكريم، بَابُ القُرَّاءِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ(٦/ ١٨٦)ح٥٠٠٢ ، وأخرجه مسلم في صحيحه من طريق مسلم عن مسروق به في كتاب فضائل الصحابة باب من فضائل عبد الله بن مسعود وأمه رضي الله عنهما (٤/ ١٩١٣)ح١١٥ ، فالحديث بمجموع طرقه صحيح.

فيفهم من ذلك أن سُعيرًا حديثه صحيح، ومرتبته ثقة.

الخاتمة: وتشتمل على: النتائج والتوصيات وأهم المصادر والمراجع.

أولاً: النتائج:

من خلال معايشتي مع حديث الوسوسة والاعتراضات المثارة حوله توصلت إلى عدة نتائج من أهمها ما يلي:

١- الحديث صحيح، ورواته موثقون فلا يلتفت إلى ما قِيل فيهم.

٢- أن الإمام مسلم أخرج حديث أبي هريرة-ﷺ- في الوسوسة في أصل الباب وجعل حديث ابن مسعود-ﷺ- شاهدًا له.

٣- ثبت تقرير إجماع الأمة على صحة ما في الصحيحين وتلقيهما بالقبول، وأن رواتهما جازوا القنطرة فلا يُقبل طعن من طعن في واحد منهم لا سيما في مروياتهم داخل الصحيحين، وصرَّح بذلك جماهير العلماء من المحدثين والأصوليين والفقهاء مثل: "الإمام الشوكاني والحفاظ ابن الصلاح والعراقي وابن حجر والسخاوي ، وابن خلدون والنووي وابو إسحاق الاسفراييني"، فجميع أحاديث الصحيحين متصلة مرفوعة صحيحة.

٤- جميع ما حكم مسلم بصحته في صحيحه مقطوع بصحته والعلم النظري حاصل بصحته في نفس الأمر كما قال ابن الصلاح وغيره من أئمة هذا الشأن.

٥- أن جميع من طَعن في أحاديث البخاري ومسلم كالدار قطني وابن حزم وغيرهما اتضح في النهاية أن القول مع البخاري ومسلم، ودحض العلماء جميع ما انتقد على الشيخين، وهذا مثال لحديث واحد فقط- حديث الوسوسة- الذي أعله أبو الفضل بن عمار الشهيد على مسلم بعدة عللٍ مع بضعة وثلاثين حديثًا، وثبت في النهاية أن الحق مع الإمام مسلم- رحمه الله تعالى-.

٦- أن بعض العلماء يُطلقون الضعف على الراوي لمجرد تفرده ببعض الأحاديث كالإمام البخاري والبرديجي.

٧- صرَّح أبو الفضل بن عمار الشهيد أن سُعَير بن الخِمْس سبب تضعيف حديث الوسوسة في حين أن سُعَيرًا ثقة عند الجمهور، ولم يضعِّفه إلا أبو حاتم،ومعلوم أن أبا حاتم من المتشددين في الجرح والتعديل علاوة على أنه تردد في العمل بحديثه، فقال فيه: صالح الحديث، يكتب حديثه، ولا يُحتج به، فتأمل معي مرتبتان: صالح الحديث، يُكتب حديثه، مما يُشعر أن أبا حاتمٍ لم يرده ردًا كليًّا.

٨- حديث الوسوسة من حديث سُعَير بن الخِمْس لم ينفرد به الإمام مسلم، بل أخرجه أبو عوانة في مستخرجه على مسلم والنسائي في الكبرى، والبغوي في شرح السنة والبيهقي في الشعب وصرَّحا بتصحيح مسلم للحديث، وصحح الحديث ابن حبان في صحيحه وأبي عوانة في صحيحه مما يؤكد صحة حديث سُعَير بن الخِمْس في الوسوسة.

٩- جميع رواة حديث الوسوسة الذي أخرجه الإمام مسلم من حديث سُعَير بن الخِمْس عن المغيرة عن علقمة عن ابن مسعود-ﷺ- كلهم ثقات.

١٠- صحة رواية الرفع لحديث الوسوسة، فقد أخرجها مسلم وأبي عوانة وابن حبان والنسائي والبغوي والبيهقي وأبو الفضل الزهري وغيرهم.

١١- من العلل التي ذكرها أبو الفضل بن عمار الشهيد في تضعيف حديث سُعَير بن الخِمْس أنه مرسل، فقال: رواه مغيرة عن إبراهيم ولم يذكرا علقمة ولا ابن مسعود-ﷺ-، وهذا غير صواب، لأن جميع من أخرج الحديث رواه مرفوعًا بذكر علقمة وابن مسعود-ﷺ- كما هو واضح في تخريج الحديث.

١٢- من العلل التي ذكرها أبو الفضل بن عمار الشهيد في تضعيف حديث سُعَير بن الخِمْس أنَّ سُعَيرًا أخطأ في غير حديث مع قلة ما أسند من

الأحاديث. نقول- وبالله التوفيق-: لم يقل بذلك أحدٌ من أهل العلم قاطبةً، فلو كان الأمر صحيحًا في شأن سُعيرٍ لتواتر ذلك عن علماء الجرح والتعديل، بل الواقع العملي يثبت خلاف ذلك، فتخريج أئمة الحديث لأحاديث سُعيرٍ والتي بلغت(١٢) اثنا عشر حديثًا يثبت مكانته وتوثيقه لا سيما تخريج مسلم وأبي عوانة وابن حبان والضياء المقدسي وابن خزيمة وكلها كتب اشترط مؤلفوها الصحة فيما يوردونه من أحاديث داخل مصنفاتهم.

١٣- حديث الوسوسة الوارد في صحيح مسلم عن ابن مسعود -رضي الله عنه- له شاهد عن أبي هريرة-رضي الله عنه- أخرجه مسلم أيضًا في أصل الباب وأبي عوانة في مستخرجه والنسائي في الكبرى من ثلاث طُرقٍ وابن حبان في صحيحه، فالحديث بمجموع طُرقه وشواهده صحيح، فزالت شبهة انتقاد أبي الفضل بن عمار الشهيد للحديث. ولله الحمد.

١٤- ثبت بما لا يدع مجالاً للشك توثيق سُعير بن الخِمس من خلال التعديل الضمني والحكم النقلي لجميع الأحاديث التي أخرجها له الأئمة، بل وتنصيص الإمام النسائي – وهو من المتشددين -على صحة حديثه بعد اخراجه له في سننه. فسُعير بن الخِمس ثقة وحديثه صحيح. والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

ثانيًا: التوصيات:

مما أوصي به في هذا البحث ما يلي:

١- دحض الشبهات المثارة حول السنة النبوية إسنادًا ومتنًا، لأن الطعن في السنة طعن في الإسلام، فالإسلام ما هو إلا قرآن وسنة، والسنة هي الشرح التفصيلي والتجسيد العملي للإسلام.

٢- عمل قناة رسمية على النيل سات أو غيره تحمل اسم " الأزهر" أو "جامعة الأزهر" ويجلس فيها كبار المتخصصين في السنة النبوية

ليعرضوا الشبهات المثارة حول السنة والرد عنها، ويكون ذلك بحصر هذه الشبهات لحظة بلحظة من خلال القنوات التي تطعن في الإسلام صباح مساء وليل نهار، ويكون الرد بأسلوب موجز سهل بسيط يفهمه العامة دون الدخول إلى التخصص الأكاديمي الذي يجعل المشاهد ينشغل عن المتحدث لعدم فهمه لما يسمع. فالشبهة تثار في دقيقة فينبغي أن يكون الرد عليها أيضًا في دقيقة أو يزيد قليلاً.

٣- دراسة جميع الأحاديث التي أعلّها أبو الفضل بن عمار الشهيد على أحاديث صحيح مسلم في كتابه علل أحاديث صحيح مسلم ، ولتكن هذه الدراسة في صورة أبحاث علمية لأن عدد الأحاديث المنتقدة لا يزيد على أربعين حديثًا، وذلك لعدم وقوفي على من تعرَّض لهذه الأحاديث المنتقدَة على صحيح مسلم، فتزول العلل كما رد الحافظ ابن حجر على الأحاديث التي انتقدها الحافظ الدار قُطني على صحيح البخاري. ونسأل الله التوفيق والسداد.

والحمد لله رب العالمين

وأسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وعلمًا نافعًا يُستفاد منه إلى يوم الدين، وصلِّ اللهم وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أهم المصادر والمراجع

(أ) كتب متون الحديث:

- الأحاديث المختارة للضياء المقدسي، دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م
- جامع الترمذي، دار الحديث بالقاهرة، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، عام ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م.
- حديث أبو الفضل الزهري، نشر أضواء السلف، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م
- سنن النسائي الكبرى، مؤسسة الرسالة/ الطبعة: الأولى١٤٢١هـ –٢٠٠١م .
- شرح السنة للبغوي، نشر المكتب الإسلامي – دمشق، بيروت، ط٢ ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م
- شعب الإيمان للبيهقي، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٣ م
- صحيح ابن حبان، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م
- صحيح ابن خزيمة، المكتب الإسلامي، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م.
- عمل اليوم والليلة للنسائي مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ.
- عمل اليوم والليلة لابن السُني، دار القبلة للثقافة الإسلامية ومؤسسة علوم القرآن – جدة / بيروت.
- المختارة للضياء المقدسي، دار خضر ، بيروت – لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م.
- مستخرج أبي عوانة على صحيح مسلم، دار المعرفة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ– ١٩٩٨م.

- المستدرك على الصحيحين للحاكم ، دار الكتب العلمية – بيروت، عام ١٤١١هـ – ١٩٩٠م.
- المعجم الأوسط للطبراني، دار الحرمين – القاهرة، ١٤١٥ هـ.
- المعجم الصغير للطبراني، المكتب الإسلامي ، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥م.
- المعجم الكبير للطبراني، مكتبة العلوم والحكم – الموصل، الطبعة الثانية، ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٣م.

(ب) كتب شروح الحديث:

- التَّنويرُ شَرْحُ الجَامِع الصَّغِير للصنعانيِ، مكتبة دار السلام، الرياض، ط الأولى، ١٤٣٢ هـ – ٢٠١١ م.
- التيسير بشرح الجامع الصغير للمناوي، مكتبة الإمام الشافعي – الرياض، عام ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.
- شرح النووي على مسلم، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢هـ.
- عمدة القاري شرح صحيح البخاري للعيني، دار الفكر– بيروت، ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر، دار الرشيد بالجزائر عام ٢٠٠٠م.
- نيل الأوطار للشوكاني، دار الحديث، مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م

(ج) كتب العلل والتخريج والحكم على الحديث:

- الترغيب والترهيب للمنذري، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ.
- شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي، مكتبة المنار – الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م

- علل الأحاديث في صحيح مسلم لأبي الفضل بن عمار الشهيد، دار الهجرة للنشر والتوزيع – الرياض.
- علل الترمذي، نشر عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ.
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للهيثمي، دار الفكر، بيروت – ١٤١٢ هـ.
- المداوي لعلل الجامع الصغير وشرحي المناوي للصديق الغُماري، دار الكتبي، مصر،ط١ ١٩٩٦م.
- المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية لابن حجر، دار العاصمة، السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ.
- نتائج الأفكار لابن حجر، دار ابن كثير، الطبعة: الثانية ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م

(د) كتب الرجال والتراجم والأنساب:

- الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر، دار الجيل – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ.
- الإكمال لابن ماكولا، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ.
- الأنساب للسمعاني، طبع دار الجنان الطبعة الاولى ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م .
- تاريخ ابن معين ، رواية ابن محرز، مجمع اللغة العربية – دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.
- تاريخ ابن معين – رواية الدوري، مركز البحث العلمي – مكة المكرمة، ط الأولى، ١٣٩٩ هـ – ١٩٧٩م.
- تاريخ ابن معين – رواية الدارمي، دار المأمون للتراث بدمشق، ١٤٠٠ هـ.
- تاريخ الإسلام للذهبي، دار الكتاب العربي ببيروت، سنة النشر: ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.
- تاريخ بغداد للخطيب ، دار الكتب العلمية – بيروت.
- التاريخ الكبير للبخاري، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن.

- تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل لأبي زرعة العراقي، مكتبة الرشد بالرياض، سنة النشر ١٩٩٩م.
- تذكرة الحفاظ للذهبي، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ– ١٩٩٨م
- تقريب التهذيب لابن حجر، دار الرشيد، سوريا، سنة النشر ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦م
- تهذيب الأسماء واللغات للنووي، طبع: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.
- تهذيب التهذيب لابن حجر، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- تهذيب الكمال للمزي، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠م.
- توضيح المشتبه لابن ناصر الدين الدمشقي ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، عام ١٩٩٣م.
- الثقات لابن حبان، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥م.
- جامع التحصيل في أحكام المراسيل للعلائي ، عالم الكتب – بيروت، عام ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٦م.
- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، طبعة دائرة المعارف العثمانية بالهند، عام ١٢٧١ هـ ١٩٥٢ م.
- سؤالات السجزي للحاكم، دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.
- سؤالات حمزة للدار قطني، مكتبة المعارف – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.
- سير أعلام النبلاء للذهبي، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي، دار بن كثير بدمشق، سنة النشر ١٤٠٦هـ.

- الطبقات الكبرى لابن سعد ، مكتبة الخانجي – القاهرة، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.
- العبر في خبر من غبر للذهبي، دار الكتب العلمية – بيروت.
- الكاشف للذهبي، دار القبلة للثقافة الاسلامية، جدة، الطبعة الاولى ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢م .
- لسان الميزان لابن حجر، مؤسسة الأعلمي – بيروت، الطبعة الثالثة: ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.
- مشيخة النسائي للنسائي، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، الطبعة الأولى: ١٤٢٣هـ.
- موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني للمسلمي، دار عالم الكتب – بيروت، لبنان، عام٢٠٠١م.
- موسوعة أقوال الإمام أحمد لأبي المعاطي النوري، دار عالم الكتب، ط: الأولى، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧ م.
- ميزان الاعتدال للذهبي، طبعة دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت – لبنان.
- الوافي بالوفيات للصفدي، دار إحياء التراث – بيروت – ١٤٢٠هـ– ٢٠٠٠م .

(هـ) كتب مصطلح الحديث وعلومه:

- ألفية السيوطي في علم الحديث للسيوطي ، نشر المكتبة العلمية.
- تاريخ ابن خلدون دار الفكر، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.
- التقييد والايضاح للعراقي، الناشر: محمد عبد المحسن الكتبي صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة

الطبعة: الأولى، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م.

- الشاذ والمنكر وزيادة الثقة الشاذ والمنكر وزيادة الثقة – موازنة بين المتقدمين والمتأخرين، المؤلف: أبو ذر عبد القادر بن مصطفى بن عبد الرزاق المحمدي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م.

- الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح لأبي إسحاق الأبناسي، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.
- صيانة صحيح مسلم لابن الصلاح، دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٨هـ.
- فتح المغيث شرح ألفية الحديث للسخاوي، مكتبة السنة – مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.
- معرفة علوم الحديث للحاكم، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٧هـ – ١٩٧٧م.
- مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث، دار الفكر– سوريا، دار الفكر المعاصر – بيروت، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.
- المقنع علم الحديث لابن الملقن، دار فواز للنشر – السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ.
- نزهة النظر لابن حجر، مطبعة الصباح، دمشق، الطبعة: الثالثة، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠ م.

References :

('a) kutub mutuwn alhadithi:

- al'ahadith almukhtarat lildiya' almaqdisi, dar khadir liltibaeat walnashr waltawzie, bayrut - lubnan, altabeati: althaalithati, 1420 hi - 2000 m
- jamie altirmidhi, dar alhadith bialqahirati, tahqiqu: 'ahmad muhamad shakir wakhrun, eam 1426h - 2005m.
- hadith 'abu alfadl alzahri, nashir 'adwa' alsalaf, alrayad, altabeata: al'uwlaa, 1418 hi - 1998 m
- sunan alnisayiyi alkubraa, muasasat alrisalati/ altabeatu: al'uwlaa1421hi -2001m .
- sharh alsunat lilbghwi, nashir almaktab al'iislamii - dimashqu, bayrut, ta2 1403h - 1983m
- shaeb al'iiman lilbihaqi, maktabat alrushd lilnashr waltawzie bialriyadi, altabeati: al'uwlaa, 1423 hi - 2003 m
- sahih aibn hiban, muasasat alrisalati, bayrut, altabeatu: al'uwlaa, 1408 hi - 1988 m
- sahih abn khuzaymata, almaktab al'iislamii, altabeatu: althaalithati, 1424 hi - 2003 mi.
- eamil alyawm wallaylat lilnisayiyi muasasat alrisalat - bayrut, altabeata: althaaniatu, 1406h.
- eamil alyawm wallaylat liaibn alsuny, dar alqiblat lilthaqafat al'iislamiat wamuasasat eulum alquran - jidat / bayrut.
- almukhtarat lildiya' almiqdisi, dar khadir , bayrut - lubnan, altabeata: althaalithata, 1420 hi - 2000 mi.
- mustakhraj 'abi eawanat ealaa sahih muslamin, dar almaerifat - bayruta, altabeatu: al'uwlaa, 1419hi- 1998m.
- almustadrik ealaa alsahihayn lilhakim , dar alkutub aleilmiat - bayrut, eam 1411 hi - 1990m.
- almuejam al'awsat liltabarani, dar alharamayn - alqahirata, 1415 hu.
- almuejam alsaghir liltabarani, almaktab al'iislamiu , bayruta, altabeat al'uwlaa, 1405 hi - 1985m.
- almuejam alkabir liltabarani, maktabat aleulum walhukm - almusl, altabeat althaaniatu, 1404 hi - 1983m.

(b) kutub shuruh alhadithi:

- alttanwyr sharh aljamie alssaghir llsneanyi, maktabat dar alsalami, alrayad, t al'uwlaa, 1432 hi - 2011 mi.
- altaysir bisharh aljamie alsaghir lilmanawi, maktabat al'iimam alshaafieii - alrayad, eam 1408h - 1988m.
- sharh alnawawii ealaa muslima, dar 'iihya' alturath alearabii - bayruta, altabeata: althaaniatu, 1392h.
- eumdat alqariyi sharh sahih albukharii lileaynii, dar alfikri- birut, 1426 hi - 2005 mi.
- fatah albari sharh sahih albukharii liabn hajara, dar alrashid bialjazayir eam 2000m.
- nil al'awtar lilshuwkani, dar alhadithi, masira, altabeata: al'uwlaa, 1413h - 1993m

(ju) kutub aleilal waltakhrij walhukm ealaa alhadithi:

- altarghib waltarhib lilmundhirii, dar alkutub aleilmiat - bayrut, altabeatu: al'uwlaa, 1417 hi.
- sharh ealal altirmidhiu liabn rajab alhanbali, maktabat almanar - al'urduni, altabeatu: al'uwlaa, 1407hi - 1987m
- ealal al'ahadith fi sahih muslim li'abi alfadl bin eamaar alshahida, dar alhijrat lilnashr waltawzie - alriyad.
- ealal altirmidhi, nushr ealam alkutub , maktabat alnahdat alearabiat - bayrut, altabeatu: al'uwlaa, 1409h.
- majmae alzawayid wamanbae alfawayid lilhaythami, dar alfikri, bayrut - 1412 hi.
- almadawi liealal aljamie alsaghir washarhay almanawi lilsadiyq alghumary, dar alkatbi, masr,ti1 1996m.
- almatalib alealiat bizawayid almasanid althamaniat liabn hajara, dar aleasimati, alsaeudiati, altabeati: al'uwlaa, 1419hi.
- natayij al'afkar liabn hajara, dar abn kathirin, altabeati: althaaniat 1429 hi - 2008 m

(d) kutub alrijal waltarajim wal'ansab:

- al'iisabat fi tamyiz alsahabat liaibn hajara, dar aljil - bayrut, altabeat al'uwlaa, 1412 hi.
- al'iikmal liabn makula, dar alkutub aleilmiat - bayrut, altabeat al'uwlaa, 1411 hi.

- al'ansab lilsimeani, tabe dar aljinan altabeat alawlaa 1408 hi - 1988 m .
- tarikh abn mueayan , riwayat abn muhriza, majmae allughat alearabiat - dimashqa, altabeatu: al'uwlaa, 1405hi, 1985mi. - tarikh abn mueayan - riwayat aldawri, markaz albahth aleilmii - makat almukaramatu, t al'uwlaa, 1399 hi - 1979m.
- tarikh abn mueayan - riwayat aldaarimi, dar almamun lilturath bidimashqa, 1400 hi.
- tarikh al'iislam lildhahabi, dar alkutaab alearabii bibayruta, sanat alnashri: 1407hi - 1987m.
- tarikh baghdad lilkhatib , dar alkutub aleilmiat - bayrut. - altaarikh alkabir lilbukhari, dayirat almaearif aleuthmaniati, haydar abad - aldaknu.
- tuhfat altahsil fi dhikr ruat almarasil li'abi zareat aleiraqi, maktabat alrushd bialriyad, sanat alnashr 1999m.
- tadhkirat alhifaz lildhahabi, dar alkutub aleilmiat bayruti-lubnan, altabeat al'uwlaa 1419hi- 1998m
- taqrib altahdhib liabn hajara, dar alrashidi, surya, sanat alnashr 1406 hi - 1986m
- tahdhib al'asma' wallughat lilnawawii, tabea: dar alkutub aleilmiati, bayrut - lubnan.
- tahdhib altahdhib liabn hajara, dar alfikr liltibaeat walnashr waltawziei. - tahdhib alkamal lilmazi, muasasat alrisalat - bayrut, altabeat al'uwlaa, 1400 hi - 1980m.
- tawdih almushtabah liabn nasir aldiyn aldimashqii , muasasat alrisalat - bayrut , eam 1993m. - althaqat liabn hibaan, dar alfikri, altabeat al'uwlaa, 1395 hi - 1975m.
- jamie altahsil fi 'ahkam almarasil lilealayiyi , ealim alkutub - bayrut, eam 1407 hi - 1986m.
- aljurh waltaedil liabn 'abi hatimin, tabeat dayirat almaearif aleuthmaniat bialhindi, eam 1271 ha 1952 mi.
- sualat alsijzii lilhakimi, dar algharb al'iislamii - bayrut, altabeatu: al'uwlaa, 1408hi, 1988m.
- sualat hamzat lildaar qatnay, maktabat almaearif - alrayad, altabeatu: al'uwlaa, 1404 hi - 1984m.

- sayr 'aelam alnubala' lildhahabi, muasasat alrisalati, altabeatu: althaalithati, 1405 hi / 1985 m
- shadharat aldhahab fi 'akhbar min dhahab liabn aleimad alhunbilii, dar bn kathir bidimashqa, sanat alnashr 1406h. - altabaqat alkubraa liaibn saed , maktabat alkhanji - alqahiratu, altabeatu: al'uwlaa, 2001 mi.
- aleibar fi khabar min ghabr lildhahabi, dar alkutub aleilmiat - bayrut.
- alkashif lildhahabi, dar alqiblat lilthaqafat aliaslamiati, jidat, altabeat alawlaa 1413 hi - 1992m .
- lisan almizan liabn hajaru, muasasat al'aelamii - bayruta, altabeat althaalithata: 1406 hi - 1986m.
- mashyakhat alnasayiyi lilnasayiy, dar ealam alfawayidi, makat almukaramati, altabeat al'uwlaa: 1423hi.
- mawsueat 'aqwal 'abi alhasan aldaariqutnii lilmuslimi, dar ealam alkutub - bayrut, lubnan, eam2001m.
- mawsueat 'aqwal al'iimam 'ahmad li'abi almaeati alnuwri, dar ealam alkatuba, ta: al'uwlaa, 1417hi/ 1997 mi.
- mizan aliaietidal lildhahabi, tabeat dar almaerifat liltibaeat walnashr bayrut - lubnan. - alwafi bialwafyaat lilsafadii, dar 'iihya' alturath - bayrut - 1420hi- 2000m .

(h) kutub mustalah alhadith waeulumihi:

- 'alfiat alsuyutii fi eilm alhadith lilsuyutii , nashr almaktabat aleilmiati.
- tarikh abn khaldun dar alfikri, bayrut, altabeatu: althaaniatu, 1408 hi - 1988 mi.
- altaqyid walayadah lileiraqii, alnaashir: muhamad eabd almuhsin alkatbi sahib almaktabat alsalafiat bialmadinat almunawara altabeatu: al'uwlaa, 1389hi/1969m.
- alshaadhu walmunkar waziadat althiqat alshaadhu walmunkar waziadat althiqat - muazanat bayn almutaqadimin walmuta'akhirina, almualafu: 'abu dharin eabd alqadir bin mustafaa bin eabd alrazaaq almuhamadi, dar alkutub aleilmiati, bayrut - lubnan, altabeati: al'uwlaa, 1426 hi - 2005 m.

- alshadhaa alfayaah min eulum abn alsalah li'abi 'iishaq al'abnasi, maktabat alrushdi, altabeat al'uwlaa 1418hi 1998mi. - sianat sahih muslim liabn alsalahi, dar algharb al'iislamii - bayrut, altabeatu: althaaniatu, 1408h.
- fath almughith sharah 'alfiat alhadith lilsakhawi, maktabat alsanat - masira, altabeata: al'uwlaa, 1424h / 2003m.
- maerifat eulum alhadith lilhakimi, dar alkutub aleilmiat - bayrut, altabeatu: althaaniatu, 1397h - 1977m.
- muqadimat abn alsalah fi eulum alhadithi, dar alfikri-surya, dar alfikr almueasir - bayrut, 1406h - 1986m.
- almuqanie ealm alhadith liabn almilqan, dar fawaz lilnashr - alsaeudiati, altabeatu: al'uwlaa, 1413hi.
- nuzhat alnazar liabn hajar, matbaeat alsabahi, dimashqa, altabeata: althaalithati, 1421 hi - 2000 mi.